

أثر الهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية " دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أعداد حسين رحيم كاظم

(UTC+0300) تاريخ الارسال: 25-مايو-2023 08:44ص

معرف الارسال: 2101405220

اسم الملف: 1-1- (439.78K) docx

حساب الكلمات: 24047

عدد الرموز: 124671

أثر الهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية

"دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

الرسالة مقدمة لكلية إدارة الأعمال و الاقتصاد

قسم علوم مالية و مصرفية

الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا

في استيفاء

متطلبات الحصول على درجة

الماجستير في العلوم المالية و المصرفية

حسين رحيم كاظم

كلية إدارة الأعمال والاقتصاد في الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا (AUST)

لنيل شهادة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الدكتور ناجي جمال

2023 – 2022



((يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ)).

سورة المجادلة: آية (11)

العظيم

العلي

الله

صدق

الإهداء

تم بعمون الله تعالى وبتوفيق من العلي القدير إنجاز هذه الدراسة

وأقدم بالإهداء

إلى فرحة عمري وأمني وأماني ... أبي الحبيب

إلى نبع العطاء والكرم والسخاء ... أمي الفاضلة

إلى أصحاب النصائح إلى الأشخاص الذين أمدوني بالقوة إلى الذين لم ييخلوا يوماً بالمساعدة

أخوتي وأخواتي واساتذتي الأكارم

وإلى جميع من تلقَّيتُ منهم النصيح والدعم والمساعدة

إليكم جميعاً هذا الجهد المتواضع

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد (صلى الله عليه واله وسلم)،
وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين... وأما بعد.

الشكر أولاً لله عز وجل على ما رزقني به من نعم، الذي أعانني على إنجاز هذا البحث وشملي
بتوقيقه وعنايته.

ويسعدني في هذا المقام، وبعد التوصل إلى هذا الإنجاز أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير
لكل من أسهم في إنجاز هذا البحث وإخراجه بأفضل صورة. وأخص بالذكر الدكتور (ناجي جمال)
الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، ولم يدخر جهداً إلا وقدمه لي، فكان الاستاذ الفاضل والمعلم
الناصح، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

وأقدم كذلك بالشكر الوافر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قراءة رسالتي
المتواضعة وقبولهم مناقشتها وإبرازها بالشكل العلمي المناسب.

الباحث

الملخص

تبحث هذه الدراسة لمعرفة أثر أبعاد الهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية. أعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الكمي لغرض تحقيق أهداف البحث. يتمثل مجتمع البحث في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في محافظة البصرة، أما عينة البحث قام الباحث بتوزيع استمارة استبيان البالغ عددها (150) استمارة ، وهي عينة عشوائية، وتستطيع هذه الشريحة استيعاب موضوع الدراسة والإجابة على فقراتها، حيث تم استغلال تواجدهم أثناء عملهم في المصارف العاملة في محافظة البصرة، وتم استبعاد (3) استبانة لعدم صلاحيتها ليصبح العدد (147) استبانة، حيث تم تغريغ اجاباتهم لمعرفة آرائهم ولاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت النتائج بأن يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الهيكل التمويلي (التمويل الذاتي، والتمويل غير الذاتي، والهيكل المالي الأمثل) في الحد من المخاطر المصرفية. أما التوصيات: يجب اعتبار مكونات الهيكل التمويلي للعملاء مؤشر يستدل به عند اتخاذ القرارات الائتمانية والتننبؤ بمخاطر التمويل المصرفي.

Abstract

The study aimed to measure the effect of the dimensions of the financing structure in reducing credit risks in Iraqi banks. In this research, the student use the quantitative analytical descriptive approach for the purpose of achieving the research objectives. The research community is represented by a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange in Basra Governorate. As for the research sample, the researcher distributed a questionnaire of (150) form, which is a random sample. This segment can absorb the subject of the study and answer its paragraphs, as their presence was exploited During their work in the banks operating in Basra Governorate, (3) questionnaires were excluded because they were not valid, so that the number became (147) questionnaires, where their answers were emptied to find out their opinions and to test the hypotheses of the study.

The results showed that there is a statistically significant effect of the financing structure dimensions (self-financing, non-self-financing, and optimal financial structure) in reducing banking risks. As for the recommendations: the components of the financing structure of customers should be considered as an indicator to be used when making credit decisions and predicting the risks of bank financing.

.....
Abstract

قائمة المحتويات

1.....	السنة الجامعية: 2022 – 2023 م
1.....	الإهداء
2.....	الشكر والتقدير
Error! Bookmark not defined.	المستخلص
ب.....	Abstract
1.....	قائمة المحتويات
1.....	الفصل الأول
1.....	الإطار العام للدراسة
1.....	تمهيد:
1.....	1.1: موضوع البحث:
2.....	2.1: إشكالية البحث:
2.....	3.1: الحاجة إلى الدراسة (أهمية البحث):
3.....	4.1: أهداف البحث
3.....	5.1: فرضية البحث
3.....	الفرضية الفرعية الأولى
3.....	الفرضية الفرعية الثانية
4.....	الفرضية الفرعية الثالثة
4.....	6.1: المخطط الفرضي للبحث:
5.....	7.1: منهجية البحث
5.....	8.1: مجتمع البحث وعينته
5.....	9.1: أدوات البحث
6.....	10.1: الوسائل الإحصائية المستخدمة في البحث
7.....	11.1: حدود البحث

7	12.1: الدراسات السابقة.....
7	1.12.1: الدراسات العربية.....
11	2.12.1: الدراسات الأجنبية.....
14	الفصل الثاني.....
14	الهيكل التمويلي.....
14	تمهيد:
15	المبحث الأول.....
15	مفاهيم الهيكل التمويلي.....
16	2.1.2: أهمية الهيكل التمويلي.....
18	2.3.1.2: مصادر التمويل طويلة الأجل.....
19	4.1.2: النظريات المفسرة للهيكل التمويلي.....
20	1.4.1.2: نظرية المبادلة.....
23	3.4.1.2: نظرية توقيت السوق.....
25	4.4.1.2: نظرية التدفق النقدي الحر:.....
28	3.6.1.2: حجم الشركة.....
29	4.6.1.2: فرص النمو.....
29	5.6.1.2: معدل الضريبة الفعلية.....
30	6.6.1.2: البنود المخفضة للضريبة عدا الفوائد:.....
31	المبحث الثاني.....
31	الهيكل التمويلي في المصارف.....
31	1.2.2: تعريف الهيكل التمويلي في المصارف.....
32	2.2.2: مكونات الهيكل التمويلي في المصارف.....
32	1.2.2.2: التمويل الذاتي.....
34	3.2.2.2: هيكل رأس المال الأمثل.....
34	3.2.2: خصائص الهيكل التمويلي في المصارف.....
35	4.2.2: محددات الهيكل التمويلي في المصارف.....
35	1.4.2.2: حجم المصرف:.....

35	 الربحية :2.4.2.2
36	 الرفع المالي :3.4.2.2
36	 السيولة :4.4.2.2
36	 مخاطر المصرف :5.4.2.2
38	 الموجودات الملموسة (الثابتة): :6.4.2.2
39	 نمو المصرف :7.4.2.2
39	 العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي للمصارف :5.2.2
40	 درجة استقرار المبيعات :2.5.2.2
40	 درجة المنافسة :3.5.2.2
40	 هيكل الأصول :4.5.2.2
40	 اتجاهات رجال الإدارة :5.5.2.2
41	 اتجاهات المقرض :6.5.2.2
41	 مقارنة بين الهيكل التمويلي للمصارف والهيكل التمويلي للشركات :6.2.2
42	 الفصل الثالث
42	 المخاطر الائتمانية في المصارف
44	 المبحث الأول
44	 مخاطر العمليات المصرفية
44	 1.1.3: تعريف الخطر
44	 2.1.3: العمليات المصرفية
46	 3.1.3: أنواع المخاطر المصرفية
47	 4.1.3: إدارة المخاطر المصرفية:
52	 المبحث الثاني
52	 مفاهيم المخاطر الائتمانية المصرفية
54	 2.2.3: أنواع المخاطر الائتمانية:
55	 3.2.3: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية
57	 4.1.3: مراحل إدارة المخاطر الائتمانية
58	 5.2.3: العوامل المؤثرة في المخاطر الائتمانية

58	6.2.3: إدارة المخاطر الائتمانية:
60	7.2.3: إدارة المخاطر في المصارف العراقية
62	الفصل الرابع
62	الإطار التطبيقي للبحث
62	تمهيد
63	المبحث الأول
63	منهجية البحث وإجراءاتها
63	1.1.4: المنهج والأدوات المستخدمة في البحث
63	1.1.1.4: المنهج المستخدم
63	2.1.1.4: أدوات البحث
63	2.1.4 مجتمع البحث وعينته
64	3.1.4: مصادر الحصول على البيانات
64	4.1.4: تصميم أداة البحث (الاستبانة):
67	6.1.4: صدق وثبات أداة البحث
67	1.6.1.4: اختبار صدق أداة البحث:
68	1.1.6.1.4: صدق أداة البحث لأبعاد الهيكل التمويلي
73	2.1.6.1.4: صدق أداة البحث لمحور المخاطر الائتمانية
75	2.6.1.4: اختبار ثبات أداة البحث:
79	2.2.6.1.4: اختبار ثبات أداة البحث لمحور المخاطر الائتمانية
81	المبحث الثاني
81	تحليل النتائج والمناقشة
81	1.2.4: وصف خصائص عينة البحث
81	1.1.2.4: النوع الاجتماعي
82	2.1.2.4: الفئة العمرية:
83	3.1.2.4: الخبرة العلمية
83	4.1.2.4: المؤهل العلمي
84	2.2.4: الدراسة الوصفية لمتغيرات البحث

84	 1.2.2.4: دراسة المتغير المستقل (الهيكل التمويلي):
88	 2.2.2.4: دراسة المتغير التابع (المخاطر الائتمانية):
90	 3.2.4: اختبار فرضيات البحث
89	 الفصل الخامس
	Error! Bookmark not defined. الاستنتاجات والتوصيات
89	 تمهيد
89	 1.5: الاستنتاجات
92	 2.5: التوصيات
92	 المصادر والمراجع
92	 المصادر العربية
92	 أولاً: الكتب
93	 ثانياً: المجالات العلمية
96	 ثالثاً: الرسائل والاطاريح
98	 المصادر الاجنبية:

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

يركز الفصل الأول على شرح الإطار العام للدراسة، والإشكالية المطروحة وأسئلتها المتعلقة بهذا البحث، وكذلك بيان الحاجة إلى البحث (أهمية البحث) وأهدافها وفرضياتها والمخطط الفرضي لهذا للدراسة، مجتمع البحث وعينته، ومنهج الدراسة المستخدم.

1.1: موضوع البحث:

حيث شهدت التطورات الاقتصادية في العالم اليوم على ملاك المؤسسات عدم الاعتماد على إمكانياتهم الخاصة المتمثلة في حقوق الملكية، وواكبة العديد من المؤسسات التطورات الاقتصادية ولجأت للاقتراض من البيوتات المالية التي تمتلك سيولة نقدية كالمصارف، إذ يحيط التمويل مجموعة من المخاطر التي تمثل عثرة بوجه تطور وتقدم المنظومة المصرفية، وأن تقليل الإهتمام بها يعتبر من مسببات الأزمات المالية والمصرفية. لذلك فإن هذه الدراسة تبحث في مكونات الهيكل المالي وأثرها على تقليل مخاطر التمويل المصرفي.

يعد "الهيكل التمويلي" مكونات الأموال أو تركيب المصادر الذي يمثل الجانب الأيسر من الميزانية العمومية للمنشأة، التي تعد كمصدر لتمويل الأصول في الجانب الأيمن للميزانية العمومية، والتي تساعد في تمويلها من مصادر الأصول المملوكة المتمثلة في رأس المال، الإحتياطيات، الفائض غير الموزع وكذلك يمكن تمويلها من الأموال الدائنة المتمثلة في القروض بأنواعها المختلفة والخصوم. يؤدي التطور في الصناعة المصرفية إلى زيادة الخدمات المصرفية وتنوعها وبالتالي ظهور المخاطر الائتمانية، التي تعتبر من الموضوعات التي تتركز لدى المصرفين والمالين. وأتضح أن المخاطر

الائتمانية وعدم إدارتها بصورة جيدة تعد من مسببات الأزمات المالية والمصرفية، إذ تحكم عملية الائتمان اعتبارات عديدة ومتعددة تهدف إلى الحد من المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرارات الائتمان إلى أدنى حد ممكن، ولذا لم تختصر وظيفة الإدارة المالية على الوظائف التقليدية المتمثلة في مسك الدفاتر المحاسبية وتحديد نتائج المركز المالي بل أصبح دورها ينصب في التخطيط والتحليل. وهذا التوجه أدى إلى توليد ما يعرف بهيكلية التمويل الذي يهدف لدراسة مكونات الهيكل المالي.

وجاءت هذه الدراسة لبيان أثر الهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2.1: إشكالية البحث:

يتعلق هيكل التمويل بالآلية التي يتم من خلالها تمويل الموجودات و استثمارات المنشآت وفي الجهة اليسرى للميزانية، أي أنه في جانب المطلوبات وحقوق المساهمين، و ماهية الإجراءات التي تتبعها المنشأة في تمويل نشاطاتها. تكمن مشكلة الدراسة في إن ضعف إهتمام المصارف بدراسة مكونات الهيكل التمويلي والظروف المحيطة بالمنشأة المراد تمويلها يؤدي لزيادة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيسي الآتي: ما أثر الهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية؟

1. ما أثر التمويل الذاتي (حقوق الملكية) في الحد من المخاطر الائتمانية؟
2. ما أثر التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) في الحد من المخاطر الائتمانية؟
3. ما أثر الهيكل المالي الأمثل في الحد من المخاطر الائتمانية؟

3.1: الحاجة إلى الدراسة (أهمية البحث):

تتبع أهمية الدراسة العلمية والعملية من خلال الآتي: -

1. الأهمية / لفت انتباه العديد من الأكاديميين ومراكز الأبحاث لأثر الهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية لإجراء العديد من الدراسات في المجال، وكذلك إثراء المكتبات الأكاديمية

وخدمة المهتمين بدراسة عناصر ومكونات الهيكل المالي ومخاطر المصارف الائتمانية.

2. الأهمية العملية / يوضح الدور الذي يلعبه هيكل التمويل من خلال تنمية وجذب العديد من المدخرات وكيفية استخدامها في تمويل المشروعات الإنتاجية والحيوية. تبين الدراسة زبائن المصارف نقاط القوة والضعف في الهيكل التمويلي والمخاطر المحيطة به.

4.1: أهداف البحث /

يهدف هذا البحث الى ما يأتي:

1. بيان أثر التمويل الذاتي (حقوق الملكية) في الحد من المخاطر الائتمانية.
2. بيان أثر التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) في الحد من المخاطر الائتمانية.
3. بيان أثر الهيكل المالي الأمثل في الحد من المخاطر الائتمانية.
4. قياس أثر مكونات الهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية.

5.1: فرضية البحث/

أن فرضية البحث مفادها " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية". وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى/
- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للتمويل الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.
- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للتمويل الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.
- الفرضية الفرعية الثانية/

- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للتمويل غير الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.
- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للتمويل غير الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.

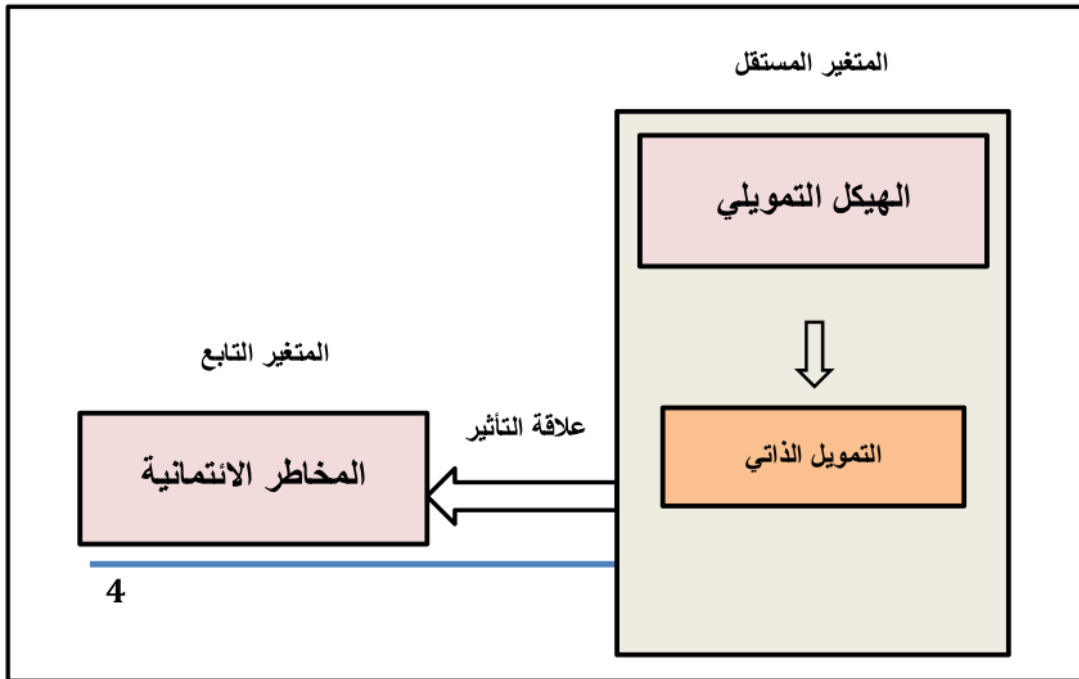
الفرضية الفرعية الثالثة

- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للهيكل المالي الأمثل في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.
- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للهيكل المالي الأمثل في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.

6.1: المخطط الفرضي للبحث:

يحتوي هذا المخطط متغيرات الدراسة أحدهما المتغير المستقل وهو (الهيكل التمويلي)، والمتغير التابع (المخاطر الائتمانية).

شكل رقم (1): المخطط الفرضي للبحث



التمويل غير الذاتي

الهيكل المالي

المصدر: من إعداد الباحث.

7.1: منهجية البحث

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة الحالة لمعرفة مكونات الهيكل التمويلي وأثرها في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.

8.1: مجتمع البحث وعينه

يتمثل مجتمع البحث في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث قام الباحث بتوزيع استمارة استبيان البالغ عددها (150) استمارة ، وهي عينة عشوائية ، وتستطيع هذه الشريحة استيعاب موضوع الدراسة والإجابة على فقراتها، حيث تم استغلال تواجدهم أثناء عملهم في ديوان الرقابة المالي الاتحادي.

9.1: أدوات البحث

سيتم جمع بيانات البحث الحالي ومعلوماته باستعمال مجموعة وسائل (أدوات) كان الهدف منها الحصول على البيانات التي يتطلبه البحث بغية الإجابة على تساؤلاته، وتحقيق أهدافه، وإثبات فروضه، وتأشير نتائجه، وبناء استنتاجاته، ومن ثم تقديم توصياته ومقترحاته وكل ذلك في جانبين:

يمكن توضيحها فيما يأتي:

1. **أدوات (وسائل) جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري:** إذ سيتم الاعتماد على الأدبيات العلمية من المصادر والمراجع العربية والأجنبية التي أغنت المحتوى النظري للبحث، وأسهمت في بناء إطار فكري فلسفي عن متغيرات البحث واهتماماته، والتي تمثلت بما متوفر من الكتب والتراجم الاطروحات والرسائل والبحوث والدوريات، فضلاً عن الدراسات والبحوث والمقالات العلمية ووقائع المؤتمرات، والتي تم جمعها من المكتبات الورقية والرقمية المتوفرة داخل البلد، فضلاً عن الشبكة العنكبوتية.
2. **أدوات (وسائل) جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني:** - سيعتمد البحث للحصول على المعلومات المطلوبة لإنجاز جانبه الميداني على مجموعة وسائل (أدوات) مثل الزيارات الميدانية وأداة البحث (الاستبانة) المعتمدة لقياس أثر الهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية، وتعد أداة البحث الرئيسة لكونها أنموذج قياس يكسب النظرية والجانب التطبيقي لإثبات فروض البحث، فضلاً عن كفاءة استخدامها في التنبؤ بحركة المتغيرات مستقبلاً وستصمم استبانة الاستبانة لخدمة أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته.

10.1: الوسائل الاحصائية المستخدمة في البحث

اعتمد البحث الحالي على برامج الحزمة الإحصائية (SPSS) وبرنامج (Excel) إذ سيتم تحديد سير تحليل البيانات بحسب الخطوات الآتية:

- أ- قياس أهمية محاور متغيرات البحث (التأكد من تمثيل المحاور للمتغيرات فعلياً).
- ب- تحديد متغيرات البحث وترميز أبعادها، أي (ترميز مقياس البحث).
- ت- تحديد الاستبانة الصالحة للمعالجة الإحصائية ومعدلها.
- ث- قياس (صدق الاستبانة وشموليتها).
- ج- قياس ثبات أداة البحث وصلاحيته قياس (ثبات مقياس البحث).

- ح- وصف الصفات الديمغرافية والخصائص المميزة لعينة البحث (تحليل المتغيرات الديمغرافية).
- خ- التحقق من ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي (اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات).
- د- وصف لاختيارات عينة البحث وتشخيصها (تحليل استجابات عينة البحث).
- ذ- اختبار فروض البحث وتحليلها اختبار (صحة الفروض من عدمها).

11.1: حدود البحث:

يتمثل حدود البحث في التالي:

1. الحدود الموضوعية / وهي دراسة أثر مكونات الهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية.
2. الحدود المكانية / وهي عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
3. الحدود الزمانية / الفترة المبحوثة كانت في ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣.

12.1: الدراسات السابقة

يعرض الباحث عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة, بحيث ينقسم هذه المبحث إلى قسمين, يتناول القسم الأول الدراسات العربية, بينما يتناول القسم الثاني الدراسات الأجنبية.

1.12.1: الدراسات العربية

1. دراسة(الصادق وآخرون, 2021) بعنوان:- " الهيكل التمويلي وأثره على السيولة المصرفية: دراسة تحليلية على مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2008 – 2016".

ركز هذا البحث حول " إلى بيان معرفة أثر الهيكل التمويلي عليها ومحاولة المفاضلة بين مصادر التمويل التي يمكن أن يعتمد عليها المصرف في تمويله لأصوله وترفع من كفاءتها من عبر قنوات السيولة، استعان الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، و من مخرجات هذه الدراسة: " وجود تأثير معنوي دال احصائيا و موجب بين الهيكل التمويلي و الذي عبر عن الباحث

من خلال مؤشر الاقتراض و نسبة الخصوم المتداولة (التزامات قصيرة الاجل) الى حقوق الملكية على السيولة و التي عبر عنها الباحث بمعدل النقد مع الاصول المتداولة الى الاصول الاجمالية"، وكذلك وجود علاقة سلبية بين حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم كممثل عن الهيكل التمويلي ونسبة الرصيد النقدي كممثل عن السيولة.

2. دراسة(العمار وآخرون, 2018) بعنوان:- "نظريات ومحددات الهيكل التمويلي(رأس الهيكل

المالي) وأثرها على قيمة المنشأة - عرض وتحليل".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كافة النظريات والمحددات المتعلقة بالهيكل التمويلي وهي نظرية الربح الصافي ووصولاً إلى أحدثها وهي نظرية توقيت السوق، والوقوف على أهم الانتقادات الموجهة لها، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت الدراسة إلى وجود صعوبة وتعقيد في تعميم وتطبيق مطلق لأي نظرية من نظريات الهيكل التمويلي للوصول للهيكل التمويلي الأمثل، وأن تطبيقها يحكمه اعتبارات عديدة وعوامل مختلفة، لأن القرار التمويلي يختلف حسب طبيعة وأهداف الشركة والبيئة والاقتصاد الذي تعمل في وسطه.

3. دراسة (قباجه, 2019) بعنوان: " محددات الهيكل التمويلي (رأس المال الهيكلي) للشركات

المدرجة في سوق الأوراق المالية - فلسطين: دراسة تطبيقية للفترة 2006 - 2016 ."

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات الهيكل التمويلي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقياس أثر هذه العوامل على الهيكل التمويلي لتلك الشركات واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ونموذج الانحدار المتعدد لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الهيكل التمويلي والسيولة، بينما كان هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التمويلي وهيكل الأصول وعمر ونمو الشركة.

4. دراسة (الخاقاني وآخرون, 2018) بعنوان: " تحليل أثر كفاية رأس المال (الهيكل التمويلي)

على السيولة المصرفية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كفاية رأس المال على السيولة في المصارف العراقية بهدف زيادة قوة السيولة في مواجهة مخاطر السيولة لتحقيق الاستقرار المالي، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، أظهرت نتائج الدراسة "وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال على السيولة، بمعنى أن ارتفاع كفاية رأس المال يؤدي إلى تحسين وضع السيولة في المصارف وبالتالي انخفاض مستوى مخاطر السيولة".

5. دراسة (زريقات وآخرون, 2018) بعنوان "أثر الانحراف عن المستوى الأمثل لهيكل رأس المال في الشركات الأردنية على قراراتها الاستثمارية".

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر حجم الانحراف عن المستوى الأنسب لهيكل رأس المال ونوعيته على قرارات الشركة الاستثمارية. أتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة. أظهرت نتائج الدراسة أن القرارات الاستثمارية للشركات الصناعية الأردنية تتأثر إيجابياً بالانحراف الموجب لهيكل رأسمالها عن مستواه الأمثل وسلبياً بالانحراف السالب وتتأثر قرارات التمويل بمخاطر الافلاس وتكاليف الوكالة وعدم تكامل المعلومات.

6. دراسة (سعيد وآخرون, 2017) بعنوان: "تركيبية هيكل التمويل على السيولة في الشركات الصناعية السودانية - دراسة تطبيقية للشركات السودانية العاملة في مجال الصناعة".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تركيبية الهيكل التمويلي على درجة السيولة في الشركات السودانية في قطاع الصناعة، مستخدمة الأسلوب الإحصائي الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين نسبة التداول ونسبة التمويل الخارجي، وعلاقة ضعيفة جداً مع نسبة التمويل الداخلي للشركات الصناعية السودانية. كذلك تشير إلى وجود علاقة طردية بين نسبة السيولة السريعة ونسبة التمويل الخارجي ونسبة التمويل الداخلي. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن مزيج هيكل التمويل يؤثر في مؤشرات السيولة.

7. دراسة (مخلوفي, 2017) بعنوان: "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها على الأداء المالي

للبنوك التجارية".

هدفت الدراسة التوضيح كيفية تحسين الأداء المالي للبنوك في ظل الظروف والمخاطر المحيطة بها خاصة مخاطر الائتمان ومدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تحسين الأداء المالي للبنوك. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. افترضت الدراسة أنه يتم تحسين الأداء المالي للبنوك عن طريق تحسين إدارة مخاطر الائتمان، وأن العلاقة بين مؤشرات مخاطر الائتمان ونسب الأداء المالي للبنك علاقة طردية، و من نتائج هذه الدراسة مخاطر الائتمان من أكثر التحديات التي تواجه القطاع المصرفي كونها تأتي نتيجة عدة تراكمات لتعثرات مرتبطة بنشاط الاقتراض. أظهرت الدراسة أن مخاطر الائتمان تؤثر على الأداء من خلال نسب الربحية ونسبة السيولة.

8. دراسة (بلقاسم وآخرون، 2016) بعنوان: " أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي لشركات التأمين".

هدف البحث إلى بيان اثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي لشركات التأمين بافتراض أن شركات التأمين متباينة ولكل شركة هيكل تمويلي خاص بها، وأنه يجب مراعاة اختلافات التوازن المالي فهي تقف في طريق اختيار الشركة للهيكل المالي المناسب لها، أيضا تزداد قيمة الشركة بزيادة اعتمادها على الاستدانة وهدفت الدراسة إلى إدراك مدى تأثير الهيكل التمويلي في الأداء المالي لشركة التأمين والتعرف على الوضعية المالية للشركة واستخدام النسب المالية في ذلك. اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة. أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها " أن للهيكل التمويلي دوراً بالغ الأهمية بالنسبة لشركات التأمين وأن الهيكل التمويلي يحدد المركز المالي لمؤسسات التأمين".

9. دراسة (أبو القاسم، 2016) بعنوان: "دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية".

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقليل مخاطر الائتمان للمصارف السودانية والتحقق من اهتمام إدارة المصارف التجارية السودانية باستخدام بطاقة الأداء

المتوازن للأداء في تقليل مخاطر الائتمان. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحقيق أهداف الدراسة المرجوة. أظهرت الدراسة بأن البعد المالي وتقويم الأداء المالي وبعد العمليات الداخلية لبطاقة الأداء المتوازن في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي للمصارف التجارية.

10. دراسة (عمر السر, 2014) بعنوان: - أثر مؤشرات الرفع المالي في اختيار مكونات هيكل التمويل".

ركز هذا البحث حول أهمية أثر مؤشرات الرفع المالي في اختيار مكونات هيكل التمويل بالتطبيق على الشركة السودانية للاتصالات. اعتد الباحث في هذه الدراسة على النهج الوصفي التحليلي. ومن مخرجات هذا البحث " الشركة السودانية للاتصالات تعتمد على التمويل غير الذاتي أكثر من التمويل الذاتي، وأن مؤشرات نسب المديونية توفر معلومات تساعد على اختيار التمويل المطلوب فاعتماد الشركة على الديون يقيد حركة أصولها لارتباط الدين برهن الأصل".

11. دراسة (أحمد, 2013) بعنوان: "أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة الأردنية وعلى سياساتها في توزيع الأرباح".

بينت هذه الدراسة مفهوم ومكونات الهيكل التمويلي للشركات المساهمة العامة بشكل عام وأثره على أداء الشركة، ممثلاً بحصة سهمها العادي من الأرباح، والتعرف إلى أنماط السياسات التي تتبعها الشركات المساهمة العامة في توزيع الأرباح. اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت الدراسة " بأنه يوجد أثر إيجابي للهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة الأردنية وعلى سياساتها في توزيع الأرباح".

2.12.1: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Reschiwati et al., 2020) بعنوان: - "أثر السيولة والربحية وحجم الشركات

وقيمتها على هيكل رأس المال".

بينت دراسة Reschiwati على أن فحص وتحليل أثر السيولة والربحية وحجم الشركة وقيمتها على هيكل رأس المال، والعينة المبحوثة مكونة من 15 شركة مصرفية مدرجة في البورصة الإندونيسية من 2014-2018، أظهرت الدراسة إلى أن السيولة والربحية وحجم الشركة تؤثر بشكل كبير على هيكل رأس المال، وأن هيكل رأس المال ليس وسيطا لتأثير السيولة والربحية على قيمة الشركة، في حين أن هيكل رأس المال هو وسيط لتأثير حجم الشركة على قيمة الشركة.

2. دراسة (Salman, 2019) بعنوان: "أثر الهيكل التمويلي على سيولة الشركة ونموها: أدلة من

شركات صناعة التبغ في باكستان".

ركزت دراسة Salman على أن الهيكل التمويلي على سيولة الشركة ونموها، وذلك بغرض معرفة كيفية تأثير القرارات التمويلية على سيولة ونمو شركات صناعة التبغ في باكستان المدرجة في بورصة كراتشي من 2011-2016. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الرافعة المالية تؤثر على سيولة الشركة ونموها وتبين أن شركات التبغ محل الدراسة تعتمد على تمويل الديون ولديها نسبة عالية من الديون قصيرة الأجل، وأن شركات التبغ تتمتع بسيولة عالية، وأنها تحقق مركزا جيدا في السوق، وتتمتع بأرباح عالية، مما يدل على أن الرافعة المالية مرتبطة بشكل إيجابي بسيولة الشركة ونموها.

3. دراسة (Burkslitiene et al., 2018) بعنوان: "أثر الهيكل التمويلي على إدارة السيولة".

بينت هذه الدراسة أن معرفة وجود علاقة بين الهيكل التمويلي والسيولة ونوع العلاقة، من خلال تحليل الهيكل التمويلي لتحديد تأثيره على السيولة في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة البلطيق. اعتمد الباحث في هذه البحث على المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين نسب الهيكل التمويلي ونسب السيولة، فهناك علاقة إيجابية بين نسبة حقوق الملكية والسيولة، ووجود علاقة سلبية بين نسبة الديون ونسب السيولة، فزيادة التمويل بالديون يزيد من مخاطر السيولة.

4. دراسة (Karlsson et al., 2016) بعنوان: "العلاقة بين السيولة والهيكل التمويلي - تحليل

مقارن بين شركات العقارات وشركات تكنولوجيا المعلومات في السويد."

هدفت الدراسة إلى معرفة وجود علاقة بين هيكل التمويل والسيولة من خلال إجراء تحليل مقارن لقطاعين مختلفين في دولة السويد (قطاع تكنولوجيا المعلومات، وقطاع العقارات). أظهرت النتائج إلى وجود علاقة بين السيولة والهيكل التمويلي في كلا القطاعين، ففي الشركات العقارية تظهر النتيجة علاقة إيجابية، بينما النتيجة بالنسبة لشركات تكنولوجيا المعلومات تشير إلى وجود علاقة سلبية بين نسبة الدين إلى حقوق الملكية ونسبة السيولة.

5. دراسة (Abbasli et al., 2012) بعنوان: "العلاقة بين هيكل رأس المال وتقييم أداء الشركة يقيس الأدلة من بورصة طهران".

هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة طهران. استند الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج بأن هنالك علاقة سلبية بين نسبة الديون والاداء المالي للشركات، ووجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران الاصول وحجم الشركة، وعلاقة ايجابية بين نسبة الاصول الملموسة ونمو الاداء المالي، نتيجة للحد من استخدام الديون يمكن للإدارة زيادة نسبة ربحية الشركة وبالتالي زيادة ثروة الساهمين.

6. دراسة (Momani et al., 2012) بعنوان: "أثر خصائص الشركة في تحديد الهيكل المالي لشركات قطاع التأمين في الأردن".

ركزت هذه الدراسة على تأثير كل من العوامل (الحجم، هيكل الأصول، العائد على الأصول، ومعدل النمو) كمتغيرات مستقلة في الهيكل المالي كمتغير تابع في شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان التي تضم 25 شركة عاملة خلال الفترة 2007-200. أظهرت الدراسة بعد تحليل المتغيرات على أساس نموذج الانحدار البسيط والمتعدد إلى وجود أثر جوهري بين خصائص الشركة المتمثلة في (الحجم وهيكل الأصول والعائد على الأصول والنمو) في الهيكل المالي وهي علاقة طردية.

7. دراسة (Habibu et al., 2019) بعنوان: "أثر الأداء المالي وهيكل رأس المال وحجم الشركة في قيمة شركات التأمين في نيجيريا".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر كل من الاداء المالي وهيكل رأس المال وحجم الشركة في قيمة الشركات لـ (27) شركة تأمين مدرجة في البورصة النيجيرية، وغطت الدراسة فترة 6 سنوات (2012-2017)، واستخدمت الديون قصيرة الأجل/إجمالي الأصول، والديون طويلة الأجل إجمالي الأصول، وإجمالي الدين / إجمالي الأصول للتعبير عن هيكل رأس المال، وتم تحليل البيانات باستخدام الإحصاءات الوصفية والانحدار، أظهرت الدراسة أن جميع المتغيرات التفسيرية كان لها تأثير إيجابي كبير على مؤشر توبين ماعدا العائد على رأس المال وحجم الشركة فكان لهما تأثير ضئيل.

الفصل الثاني

الهيكل التمويلي

الفصل الثاني

الهيكل التمويلي

تمهيد:

يعتبر الهيكل التمويلي تركيب المصادر أو مصدر المال في الجهة الأيسر من الميزانية العمومية للمؤسسة، من خلالها يتم تمويل الأصول المتمثلة في الجانب الأيمن للميزانية العمومية، التي يتم تمويلها من مصادر الأصول المملوكة المتمثلة في رأس المال، الاحتياطات، الفائض غير الموزع وكذلك يمكن تمويلها من الأموال الدائنة المتمثلة في القروض بأنواعها المختلفة والخصوم.

من خلال ما تقدم يقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: - مفاهيم الهيكل التمويلي.
- المبحث الثاني: - الهيكل التمويلي في المصارف.

المبحث الأول

مفاهيم الهيكل التمويلي

يركز في هذا المبحث إلى تعريف الهيكل التمويلي، وبيان أهميته، وكذلك التعرف على مكوناته الأساسية في الشركات، وبيان نظرياته المفسرة، والتعرف على أهم خصائص ومحددات الهيكل التمويلي، وذلك من خلال الآتي: -

1.1.2: تعريف الهيكل التمويلي:

يمثل الهيكل التمويلي في جانب الخصوم من الميزانية، ويمثل اجمالي مصادر التمويل من حقوق المساهمين و المطلوبات لأي نشاط اقتصادي (الداحول، 2022: 85).

و يعبر مفهوم الهيكل التمويلي على انه:

عرف (النعمي وآخرون، 2011: 348) الهيكل التمويلي: - " بأنه هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية، وهو الاجراء الذي يتم من خلاله تمويل اصول المنشأة، ويتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية".

بينما عرف (العامري، 2011: 89): - " هي العلاقة بين الدين والملكية والذي يشار اليه من نسبة المديونية ويعد رأس المال التمويل طويل الاجل او ما يسمى التمويل الدائم".

كما عرف (خليل وآخرون، 2012: 39): - " هو راس المال الذي يتم من خلاله تمويل موجودات المؤسسة، و يتضمن التمويل الممتلك و التمويل المقترض، اللذان يكونان الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي".

وكذلك عرف (أبو حمام وآخرون، 2013: 72): - " هي اجمالي الاموال التي يتم من خلالها تمويل اجمالي الأصول، و تتضمن التمويل الممتلك، و التمويل المقترض، و هما في الجهة اليسرى من قائمة المركز المالي".

وأيضاً عرف (المغربي وآخرون, 2014: 86): - " بأنه يتعلق بمصادر التمويل طويلة الأجل والدائمة كالديون طويلة الأجل والأسهم الممتازة والأسهم العادية والأرباح المحتجزة".

وقد أشار (الكردي, 2017: 11) إلى أن الهيكل المالي يمثل مزيج من التمويل الملكية (الأموال الخاصة) والتمويل بالدين (الاقتراض) ضمن الموارد المحدودة".

وكذلك عرف (حركاتي, 2018: 55): - " هو عبارة عن مجموعة من مصادر التمويل التي تختارها المنشأة لتغطية استثماراتها، ويتكون من كافة مكونات الخصوم في الميزانية العمومية، سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل قصيرة الأجل، أو أموال دين، أو أموال خاصة".

كما عرف (الداحول وآخرون, 2022: 86): - "هو تلك التوليفة بين الاموال الخاصة والقروض التي تستعين بها المؤسسة بهدف تمويل استثماراتها"، ويعكس الهيكل التمويلي التوليفة التي تقوم المؤسسة من خلالها بتمويل مختلف أصولها من موارد داخلية وخارجية، وهو يختلف عن هيكل رأس المال الذي يمثل التمويل الدائم للمؤسسة والذي يتكون عادة من قروض طويلة الأجل والأموال الخاصة، وتستبعد القروض قصيرة الأجل ماعدا الجزء الثابت منها، ومن هنا فهيكّل رأس مال المؤسسة هو جزء من هيكلها التمويلي".

مما تقدم يمكن تعريف الهيكل التمويلي: - "بأنه الخليط التمويلي الذي يشمل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، وهو كافة مصادر التمويل التي تمثل الخصوم وحقوق الملكية".

2.1.2: أهمية الهيكل التمويلي:

يشير الهيكل التمويلي إلى الجانب الأيسر من الميزانية العمومية أي تمويل الموارد أو الأصول التي تحتاج إليها الشركة، فالهيكل التمويلي يعكس الصورة المالية للشركة، أو البنية المالية التي تعتمد عليها في الاتفاق على استثماراتها (يوسف, 2014: 44). وتأتي أهمية الهيكل التمويلي من خلال النقاط الآتية: -

1. تتمتع الشركة التي لديها هيكل تمويلي سليم بفرصة أكبر لزيادة سعر السوق للأسهم والأوراق

المالية التي تمتلكها.

2. يؤدي الهيكل التمويلي إلى تقييم أعلى في السوق.
3. يضمن الهيكل المالي الجيد أن الأموال المتاحة تستخدم بفعالية.
4. يساعد الشركة في زيادة أرباحها في شكل عوائد أعلى للمساهمين.
5. يساعد الهيكل التمويلي المناسب في تعظيم رأس مال المساهمين مع تقليل التكلفة الإجمالية لهيكل التمويل.
6. يوفر الهيكل التمويلي الجيد للشركات المرونة في زيادة أو تقليل رأس مال الدين حسب الحالة.

3.1.2: مكونات الهيكل التمويلي:

يمكن تقسيم مكونات الهيكل التمويلي إلى مصادر التمويل قصيرة الأجل، ومصادر التمويل طويلة الأجل، وعلى النحو الآتي: -

1.3.1.2: مصادر التمويل قصيرة الأجل:

تعد مصادر التمويل قصيرة الأجل تلك الأموال التي يتم الحصول عليها، وتلتزم المؤسسة بردها خلال سنة واحدة، وتحصل المؤسسة على القروض قصيرة الأجل لغرض تمويل احتياجات المؤسسة لرأس المال العامل ولمدة قصيرة على أن لا تزيد عن المدة المحاسبية للمؤسسة (Gupta , 2011: 18). وأن من مصادر التمويل قصيرة الأجل تتمثل من خلال الآتي: -

- أ- الائتمان التجاري: - "وتعبر عن القروض قصيرة المدى، تقوم المؤسسة باستحصال الأموال من خلال الموردين أو مشتري الخدمات الآجلة للمنتجات، يعد الائتمان التجاري من أهم مصادر التمويل وخاصة في المشاريع المتوسطة و الصغيرة، والتي قد تضطر إلى دفع سعر يفوق سعر الذي تم شراؤه، وبهذا تكون التكلفة باهظة في التمويل" (عبد الخالق , 2012: 215).
- ب- الائتمان المصرفي: - يتمثل "كافة القروض و السلف التي يحصل عليها المستثمر أو المنشأة من المصارف و يتعهد بسدادها خلال فترة زمنية يجب أن لا تتجاوز عام واحد، و تستخدم في تمويل الإجراءات التشغيلية وتمويل الأصول الثابتة" (حساني, 2010: 132).

2.3.1.2: مصادر التمويل طويلة الأجل:

تعتبر طرق التمويل بعيدة المدى هي جميع اشكال التمويل والتي تزيد مدة استحقاقها عن سنة، و تمثل واحدة من عناصر الهيكل التمويلي، و لتمكن الوحدات الاقتصادية من دعم و تمويل استثماراتها و يجب عليها ان تحصل على الأموال اللازمة، و لكن هنالك عدة عوامل تحدد الطريقة التي يتم من خلالها الحصول على مصادر التمويل، منها البيئة العامة للسوق المالي، و مستوى قدرة السلطات الادارية على مقاومة المخاطر، و بشكل عام تحاول اغلب الوحدات الاقتصادية ان تحصل على التدفقات النقدية الداخلية التي يُعبر عنها من خلال الارباح المحتجزة و الاحتياطات، في حال نقص مصادر التمويل الداخلية، فتضطر المؤسسات الى الاقتراض بعيد المدى، و اصدار سندات و اسهم جديدة (النعمي وآخرون، 2011: 354). وعلى هذا الأساس يمكن تجزئة مصادر التمويل طويلة الأجل إلى مصادر التمويل الداخلي ومصادر التمويل الخارجي، وعلى النحو الآتي: -

أ- مصادر التمويل الداخلي:

وتعد من مصادر التمويل الداخلي بالأرباح، و تمثل الربح الذي تحتجزه الوحدات الاقتصادية كمصدر للتمويل في المستقبل، و يمثل مكون من مكونات الارباح التي تحصل عليها المؤسسة. و لا تتم هذه العملية الا بعد موافقة حاملي الاسهم العادية، (بالطبع لا يوجد مستثمر يرغب بحجز ارباحه الا اذا كان هناك التزام بتحقيق عوائد اكبر من العوائد التي تحققها الاسهم العادية)، و عن كلفة الارباح المحجوز فقد تكون بنفس قيمة الكلفة للسهم العادي الواحد او حتى اقل، وذلك بسبب ان الارباح المحتجزة لا يتوجب عليها اي كلفة اضافية و لا تتحمل اجور تسويق قد يتكبدها حاملي الاسهم الجديدة (النعمي وآخرون، 2011: 366).

ب- مصادر التمويل الخارجي: -

تتقسم مصادر التمويل الخارجي إلى: -

1. الاقتراض طويل الأجل: - يمثل هذا الاقتراض مديونية تلزم المؤسسات استيفائها في تاريخ سابق

يكون بمراحل ٣ وهي على النحو الآتي: - (ناصر ، 2015 : 90).

- السندات: - تعتبر السندات وثائق ذات طابع قانوني، بعيدة المدى، ولها موعد استحقاق محدد، ومن مميزاتها انه يحق لحامل السند ان يحصل على القيمة الاسمية للسند، ويتم تقديم سعر فائدة لحامل السند و بشكل دوري، ويكون نسبة من الدين.
- القروض المصرفية: - وهي قروض تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للشركات، حيث يتم الحصول عليها عن طريق التفاوض المباشر، من خلال حركة (تدفق الأموال من المقرض إلى الجهة المقرضة تبعاً لألية عمل تحدد في العقد المبرم المقرض و المقرض ويتم تسديد الفوائد بشكل دوري واستهلاك القروض على أقساط متساوية في تواريخ معينة ومن أهم الخصائص هذه القروض (معدل الفائدة، تاريخ الاستحقاق، الرهانات) (إبراهيم ، 2007 : 280).
- الاستئجار التمويلي: - تحاول المؤسسات إلى إيجار بعض مآثر التمويل الثابتة لغرض تمويل و انجاز مراحل العمل التشغيلية (ناصر ، 2015 : 90).

2. أسهم الملكية: - تعد واحدة من اشكال التمويل الخارجي، و تكون كالتالي: -

- الأسهم العادية: - عبارة عن سندات لها قيمة سوقية، دفترية، و اسمية، و تعد هذه الاسهم رابحة الاستخدام، و تكون الشركة فيها المالك الاساسي (منير ، 2010 : 533).
- الأسهم الممتازة: - و هي متقاربة مع الاسهم العادية في كونها اسهم ملكية، بينما باعتبارها ممتازة لان لها الفضل عند قسمة الربح على السهم العادي، وانها ضمن موجودات الشركة عند تصفية الحساب (ناصر ، 2014 : 93).

4.1.2: النظريات المفسرة للهيكل التمويلي:

هناك العديد من النظريات التي تفسر هيكل التمويل، ورغم تعدد هذه النظريات إلا إن النظريتين الرئيسيتين والأكثر شهرة هما ((نظرية المقايضة ونظرية الترتيب))، إذ تمثل هذه النظريات اسلوب يتضمن محتوى مميز، و غني بالبراهين و الحجج الخاصة بسلوك الهيكل التمويلي، و بشكل يختلف كلياً عن الآخر، ومختلفة تماماً من الحجج ويتنبأ بسلوك هيكل التمويل بشكل مختلف، ويقترح البعض

أن كلاهما لا يستبدل الآخر. ومع ذلك، فإن كلتا النظريتان يملكان خصائص لهما نبوءات عكسية حول علاقة الربح الحالي والسابق وحجم الشركة، ومعدل النمو (252 : Qureshi , 2015)، وسوف يتم التطرق إلى هذه النظريات على النحو الآتي:-

1.4.1.2: نظرية التبادل:

تعد نظرية المبادلة أساس البحوث التجريبية لهيكل التمويل التي بدأها (Modigliani) Miller عام 1958 وتشير افتراضات هذه نظرية المبادلة إلى أن أسواق رأس المال تكون متكاملة (Adair & Adaskou , 2015: 2).

تشير افتراضات أسواق رأس المال إلى ما يلي :- (3 : Nenu , 2018).

- أ- عدم وجود تكاليف معاملات في سوق رأس المال.
- ب- إمكانية إقراض واقتراض الأموال بسعر فائدة خالٍ من المخاطر.
- ت- لا توجد تكاليف الإفلاس.
- ث- يتم شمول كافة الشركات في نفس فئة المخاطر.
- ج- التدفقات النقدية ثابتة ودائمة.
- ح- تتمكن المؤسسات من إصدار نوعين قط من الأوراق المالية ((سندات خالية من مخاطر المنفعة أو الفائدة وأسهم عادية)).
- خ- جميع الوكلاء لديهم نفس المعلومات ((لا توجد إمكانية للتحكيم عن طريق إرسال إشارات السوق)).
- د- يريد المديرون تعظيم قيمة المساهمين ((لا توجد تكاليف للوكالة)).
- ذ- التدفقات النقدية لا تتأثر بالتغيرات في هيكل رأس المال.

وبشكل عام فقد قللت الابحاث الحديثة من افتراضاتها لتحسين منهج أكثر منطقي و قريب للواقع. بهذا المعنى، نشر (Miller & Modigliani) ورقة أخرى تأخذ في الحسبان بعض الانتقادات أو أوجه القصور في نظريتهم و خفضوا من الفرضيات القائلة بانعدام وجود ضرائب على

المؤسسات و تكلفة الإفلاس (Bundala , 2012 : 406) .

فقد ضمنوا وجود الضرائب في السوق الحقيقية، وكذلك تكاليف المعاملات، وتكاليف الإفلاس، والاختلافات في تكاليف الاقتراض، وعدم تناسق المعلومات وتأثيرات الديون على الأرباح (Elmurodov & Elmizaev , 2020: 2) .

ويشير جوهر هذه النظرية إلى اجراء توازن بين فوائد الديون ((الاعفاء الضريبي، وتخفيض تكاليف وكالة الأسهم، وانخفاض تكاليف الإصدار)) وتكاليف الدين ((تكاليف الضائقة المالية المباشرة وغير المباشرة، وارتفاع تكاليف الوكالة للديون)) مما يؤدي إلى مفهوم هيكل رأس المال الأمثل (Cwynar et al , 2015: 2) .

بمعنى التفاضل بين الميزة الضريبية الناتجة عن استخدام الديون وتكاليف الإفلاس المتوقعة الناتجة عن الديون الزائدة، فإذا زادت الشركة من مديونيتها، تزداد الفوائد الضريبية للديون أيضاً. في الوقت نفسه، وترتفع تكاليف الإفلاس أيضاً (Henrique et al., 2018: 133) .

وتحدد الشركة التي تتبع نظرية المبادلة نسبة الدين إلى القيمة المستهدفة ثم تتحرك تدريجياً نحو الهدف , يتم الهدف من موازنة اعفاءات ضريبية الديون مقابل تكاليف الإفلاس.

وتتنبأ نظرية المبادلة في ان معدل الدين المرغوب به غير متساو من مؤسسة الى اخرى , إذ يكون للشركات ذات الموجودات الآمنة والملموسة والكثير من الدخل الخاضع للضريبة نسب مستهدفة عالية . ويجب أيضاً أن تعتمد الشركات غير المربحة ذات الموجودات الخطرة وغير الملموسة بشكل أساسي على تمويل الأسهم (Berzkalne , 2014 : 24).

ورغم ما تقدم فان نتائج عدد كبير من الدراسات تقدم دعم ضعيف للغاية لاتباع نظرية المقايضة طويل الأجل. وأن المدراء يفضلون تعظيم ثروة المساهمين، و هذا يعتمد على عدة قضايا مثل انخفاض كلفة رأس المال، توليد المنافع و الفوائد الضريبية لتمويل الدين، و تقليل تكلفة الوكالة للحصول على نقطة هيكل رأس المال المثالية (Berzkalne , 2014 : 25).

2.4.1.2: نظرية ترتيب الانتقاط:

لقد تم التركيز على نظرية الالتقاط رغم سيطرة نظرية التبادل على الحلقات المالية للمؤسسات على المدى البعيد، فتقع مسؤولية المدير بين اصدار الدين او اصدار الاسهم، و على عكس نظرية التبادل يوجد رأي ثالث في صياغة قرار التمويل، و الذي يعكس نظرية الالتقاط، حيث تم تطوير فكرة هذه النظرية بواسطة Donaldson 1961 وكيفية ممارسة التمويل للمؤسسات الكبيرة، و قد لاحظ ادارات هذه المؤسسات تستخدم الاموال الداخلية في التمويل و بشكل كبير، و عدم استخدام الاموال الخارجية الا اذا تم نفاذ الاموال الداخلية، لأنه الوضع الذي تحتاج به الشركة الى مصادر اموال خارجية (3 : 2016 , Balios et al.).

تقوم فكرة هذه النظرية حول رغبة الشركة في تمويل استثماراتها تمويل بعيد المدى، و تفضل اللجوء الى مصادر تمويل متنوعة، فمثلا تلجأ الى استخدام التمويل الداخلي والذي يتمثل بالأرباح المحتجزة، اما في حال عدم كفاية التمويل الداخلي او ان تكون مصادر التمويل الداخلي شحيحة، فتلجأ الى مصادر التمويل الخارجية و المتمثلة بالديون، و تعتمد الى اصدار اسهم عادية جديدة كخيار جديد عند عدم قدرتها على استيعاب ديون جديدة (244 : 2017 , Ur-Rahman).

ومع ذلك، ستواصل الشركات نمو المديونية، مما يعرضها لمخاطر كبيرة نظرا لعدم امتثال المعلومات حول شركات المستثمرين، و ان المعلومات غير المتماثلة تكون سببا في هيمنة تمويل الديون على مدى قضايا الانصاف، لان اغلب مصادر التمويل الخارجي هي في الاساس مصادر تمويل أي خارجية، حتى في حال كان السوق متكافئ من حيث توفر المعلومات، وذلك يفسر ان المديونية تكون أعلى عندما يكون هناك عجز مالي، والذي يتفهم على أنه الفرق بين احتياجات التمويل ومصادر التمويل الداخلي (6 : 2018 , Nenu et al.).

إن نظرية الترتيب لا تتغافل عن كون الضرائب والأزمة المالية عوامل مهمة، ولكنها أقل أهمية من تفضيل المدير للأموال الداخلية على الخارجية ولتمويل الديون على الإصدارات الجديدة من الأسهم العادية (19 : 2016 , Badshah et al.).

ومن الجدير بالذكر أن نظرية المقايضة ونظرية الترتيب ليسا متعارضين. فهما يلعبان دوراً

مهماً في تحديد نسبة الدين المثلى للشركات. وتدعم بعض الدراسات نظرية الترتيب أو نظرية المبادلة (Gwatidzo et al., 2016 : 278).

ومن مأخذ النظرية هي في حالة تمويل الموجود غير الملموس، يتم عكس التسلسل الذي قدمه (مايرز) في عام 1984 فيكون على النحو الآتي: الأرباح المحتجزة، وحقوق الملكية، والديون. وكذلك لا تدعم نتائج بعض الدراسات نظرية الترتيب اذا تفضل بعض الشركات المزيد من الديون وتفضل البعض الآخر المزيد من الأسهم في تمويل موجوداتها (Charity et al., 2019: 2).

3.4.1.2: نظرية توقيت السوق:

ظهرت هذه النظرية لـ (Baker & Wurgler) في عام ٢٠٠٢ والتي تم تطويرها من الأعمال التجريبية الأولية (Lucas & MacDonald) في سنة 1992 كبديل رائد لنظريات الترتيب و المقايضة، في تحليل كيفية سلوك استخدام مصادر التمويل . وتنص على أن هياكل رأس المال المرصودة هي انعكاس للمحاولات السابقة من قبل المديرين التوقيت السوق في اصدار كل من الأسهم و الدين عند ارتفاع رأس المال (Moyo , 2015: 2048).

و تجدر الإشارة الى ان تمويل الشركات، و محاولة لخلق هيكل تمويل مالي للشركة يعد من اهم القضايا، لأنه يسهم فيرفع قدرة الشركة على تطوير وتحسين اعمالها من خلال مصدريها اما من خلال زيادة عدد الاسهم او من خلال الدين الخارجي، او من خلال المزج بينهما، (Lyer , 2018: 460).

وربط (Wurgler & Baker) بين توقيت سوق الأسهم وهيكل رأس المال، اذ يقترح أن توقيت إصدارات الأسهم له تأثيرات طويلة الأمد على هيكل رأس مال الشركات المصدرة. ولقد أظهرت بشكل تجريبي أن شركات، و قدما ادلة حول اهمية وقت السوق في استمرارية هيكل راس المال الخاص بالشركة، وان هيكل رأس المال الحالي يرتبط ارتباط وثيق مع قيمة السوق، وان الفصيل في اتخاذ قرار اصدار الاسهم يكمن في عنصر الوقت، و وفقا لتقسيم السوق فان الشركات تقوم بعملية الاقتراض او اصدار الاسهم فقط عندما تكون ظروف السوق متلائمة، و وفقا لنظرية يتم اصدار

السندات المالية من قبل الشركات استنادا الى اختلاف الوقت مقارنة بالتكلفة النسبية لرأس مال الشركة ونسبة الدين (Kaya , 2014 : 62).

إن عدم تكافؤ البيانات تؤدي الى قيام المسؤولين المطلعين على أداء الشركات أكثر من غيرهم بعدم السماح بإصدار اسهم عندما يعتقدون انها لا تمثل القيمة الفعلية ، وبالعكس يميلون الى اصدارها عندما تكون مقومة بأقل من قيمتها. ويدرك المساهمون أيضاً هذا الأمر والذين قد يشرحون عملية اصدار الأسهم على أنها إشارة إلى أن الإدارة تعتقد أن الأسهم مبالغ فيها، وفي المقابل، قد يزيد المساهمون من تكلفة حقوق الملكية. ولا يوجد مزيج مستهدف واضح للديون والأسهم (Berkland, 2014:23) .

وقد أوضحت النظرية أيضاً أن توقيت السوق قد أثر بشكل سلبي على مستوى المديونية ويدل أيضاً أن التغيرات في هيكل التمويل على المدى الطويل يتأثر بتصورات المديرين في جني الارباح من إصدار حقوق الملكية وإعادة شرائها. ولذلك، فإن قالب هيكل التمويل هو نتيجة قرار استخدام الأسهم بالاعتماد على اعتماداً على قيمة السهم من خلال التداول في الأسواق، عبر التداول في السوق، عند المبالغة في تقدير قيمتها أو التقليل من قيمتها (Wulandari et al. , 2015: 43) .

ويتم تصنيف هذه النظرية في بعض الأحيان كجزء من أدبيات التمويل السلوكي، وتشرح النتائج الناجمة من هذا السلوك هو أن قرار إصدار الدين يعتمد أيضاً على حالة سوق السندات وأسعار المنفعة السائدة، وهذا يعني أن الشركات ستصدر الديون عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة. وتقلل الشركات اصدار تلك القروض عندما تكون أسعار المنفعة مرتفعة، لأن أسعار المنفعة المرتفعة تقلل من قيمة القرض قياساً بالقيمة الأصلية او القيمة الحقيقية، وإن مديري الشركات يصدرون اوراق مالية اعتمادا على وقت التكلفة النسبية للسهم و القرض، وإن قرار الاصدار بعيد المدى له تأثيرات على هيكل راس المال، لان هيكل رأس المال الملاحظ لوقت معين ما هو الا نتيجة لقرارات اصدار الاوراق المالية لفترات سابقة.

كما أن فرضية التسلسل الهرمي ترفض التمويل لنظرية الترتيب. وفقا لهذه النظرية ، وذلك فإن

العنصر الوحيد لعملية تمويل الشركات هو تضخيم قيمتها السوقية. وهذا يعني أن الشركات لا تعيد توازن هياكل رأس المال الخاصة بها. ومن خلال ذلك ، فإنه هذا يعني أن الاعفاءات الضريبية للفائدة، والاعفاءات الضريبية لغير الفائدة، وتكاليف الوكالة والتسلسل الهرمي للتمويل لا تلعب أي دور في قرار تمويل الشركات (Moyo , 2015 : 2048).

4.4.1.2: نظرية التدفق النقدي الحر:

ترتكز نظرية التدفق النقدي الحر على مشكلة الوكالة التي تنشأ عندما يكون لدى الأطراف المستفيدة والمدير والوكيل مواقف مختلفة تجاه المخاطر. وحيث إن المشكلة الرئيسية تمكن علاقة الوكالة في الاختلاف على رفاة المدير ، إذا تؤدي زيادة حجم الموجودات الإجمالية لشركة ما إلى صعوبة إدارة شؤونها بسبب اللامركزية، وتضارب المصالح بين المالكين والمديرين لذلك، يعدها المستثمرون نقطة ضعف أثناء الاستثمار في أسهم هذه الشركات (Budiarso , 2017 : 4) . ومن خلال مدخل تكلفة الوكالة الخاصة بنظرية التدفق النقدي الحر التي اقترحها (Jensen) في عام 1986 عندما يكون لدى المديرين نقود أكثر مما هو مطلوب لتمويل جميع مشاريع صافي القيم الحالية ((أي التدفق النقدي الحر)) هناك حافز للمديرين لإهدار الأموال الزائدة على استثمارات غير مربحة مثل عمليات الاستحواذ.

ويقترح (Jensen) أنه في ظل وجود تدفق نقدي حر كبير، فإن تضارب الوكالة بين المديرين والمساهمين يصبح أكثر حدة. ويرجع ذلك إلى أن الاحتفاظ بالتدفق النقدي الزائد يقلل من الحاجة المستمرة لزيادة التمويل من أسواق رأس المال، مما يمنح المديرين الحرية من تجنب المساهمين. من وجهة نظر المساهمين، يفضلون إعادة توزيع هذه الأموال عليهم عبر توزيعات الأرباح أو برامج إعادة شراء الأسهم إذا كان لدى الشركات إمكانات نمو محدودة ولا يمكن استثمار الأموال النقدية بشكل أفضل في أي مكان آخر (Lin et al., 2013 : 95) .

وتدعم نظرية تكلفة الوكالة وجهة نظر المساهمين أو المشاركين إذ أن الاحتفاظ على نطاق واسع

بالأرباح يشجع السلوك الإداري الذي لا يزيد من قيمة المساهمين. وعليه، فإن توزيعات الأرباح تصبح أداة مالية قيمة لهذه الشركات لأن دفع توزيعات الأرباح يساعد على تجنب منح المديرين سلطة تقديرية واسعة لإجراء استثمارات مخفضة القيمة (3 : Baker et al , 2019) .

وسلط (Jensen) في نظرية التدفق النقدي الحر الضوء على أهمية توزيع الأرباح بدلاً من الاستثمار في مشاريع تقلص الإيرادات. للتخلص من رغبة كبار المساهمين في الحصول على منافع خاصة ومصادرة حقوق الأقلية من المساهمين، خاصة في بيئة حوكمة الشركات الضعيفة للاقتصاد الناشئ (4 : Baker et al , 2019) .

1.2.5: خصائص الهيكل التمويلي:

يتسم هيكل التمويل بالخصائص التالية :- (السعيد , 2010 : 252 – 253) .

١_ يعتبر الهيكل التمويلي مزيج من الاموال التي يتم استخدامها لتمويل النشاطات التجارية، و تشمل التحليل و القرارات التي تتعلق بالدين .

٢_ الاعتماد بشكل كبير على اموال ديون المساهمين للحصول على عائد اعل للاستثمار .

٣_ يؤدي اتخاذ القرار الاستثماري الى تخصيص جزء كبير من اموال الشركة في شراء اصول ثابتة متخصصة لفترة زمنية طويلة و قد يتطلب مصادر تمويل اضافية مثل الاقتراض، اصدار سندات او طرح اسهم للاكتتاب، هذه القرارات تؤدي الى تحمل الشركة تكاليف ثابتة ورفع حجم التعادل لفترة زمنية طويلة .

٤_ كل شركة لديها نفقات و احتياجات، لان كل عمل له نسبة دين محددة، فقد تصدر الشركة سندات لاستخدام الدخل الذي تم الحصول عليه لشراء الاسهم، و تقوم بإصدار الاسهم و استخدام هذه الارباح لسداد ديونها .

٥_ الشركة تتحمل منافسة شديدة لا يمكنها تحمل درجة عالية من الرافعة المالية و انها تواجه ارباح متقلبة و تدفقات نقدية تتسبب في عدم سداد مدفوعات الديون و تسبب الافلاس .

6.1.2: محددات الهيكل التمويلي:

تتمثل العوامل المحددة للهيكل التمويلي من خلال الآتي:-

6.1.2.1: الأصول الملموسة:

تشكل الأصول الملموسة طويلة الأجل في المنشأة ضماناً للمقرض في حال تعرض المنشأة لمخاطر عدم القدرة على السداد، مما يعني أن الشركة التي تملك أصولاً ملموسة تكون أقل مخاطرة، وستحصل على قروض بتكلفة وشروط أقل، وهو ما سيدفعها لاستخدام مزيد من التمويل بالدين. وقد تم تفسير هذه العلاقة حسب نظرية المفاضلة بأن الأصول الملموسة تخفض تكاليف الإفلاس، أما نظرية الوكالة فتفسر هذه العلاقة بانخفاض تكلفة الوكالة للديون لهذه الشركات، مما يشجعها على مزيد من الاقتراض (أحمد وآخرون، 2011 : 270).

وأشار (Xiaoyan , 2010 : 139) علاقة إيجابية بين نسب الأصول الملموسة و التمويل بالقروض، حيث تعتبر الأصول الملموسة طويلة الأجل في الشركات ضماناً للمقرض في حال تعرضت المنشأة لمخاطر عدم القدرة على السداد، بمعنى أن الشركات التي تملك أصولاً ملموسة تكون أقل مخاطرة، وستحصل على قرض بتكلفة وشروط أقل، وهو ما يشجعها على استخدام المزيد من التمويل بواسطة الدين، وحسب نظرية المفاضلة فإن الأصول الملموسة تخفض تكلفة الإفلاس، وأن نظرية الوكالة تعكس العلاقة بين انخفاض كلفة الوكالة للديون لهذه الشركات مما يساعد على زيادة حجم الاقتراض، وأن توفر الأصول الملموسة في هيكل أصول الشركة يعد أمراً إيجابياً على مدى استخدام الشركة للدين.

6.1.2.2: الربحية:

تعتبر الربحية هدفاً رئيسياً لشركة الأعمال وأمرًا ضرورياً لبقائها واستمرارها، وهي تشكل هدفاً رئيساً للمستثمرين، إضافة إلى أنها مؤشر لنجاح الشركة من وجهة نظر المقرضين أو الدائنين، كما تعكس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة والموجودات بحوزتها، وتشكل الأرباح مصدراً للتمويل الداخلي، وترفع نسبة التمويل بالملكية في الشركة، مما يبعد هيكل التمويل الفعلي عن الهيكل المثالي،

لذلك افترضت نظرية المفاضلة أن الشركة ذات الأرباح الأعلى ستلجأ للاقتراض بصورة أكبر لإعادة هيكل التمويل إلى الوضع المثالي المفترض، من جهة أخرى تفسر نظرية الترتيب العلاقة بين الربحية والاقتراض بصورة مختلفة، فالتمويل الداخلي مفضل لدى الشركة دائماً؛ لعدم وجود تكلفة عدم تماثل معلومات، وبالتالي فإن الشركات الأكثر ربحية ستستخدم الاقتراض بصورة أقل (أحمد، 2011 : 272).

فقد وجد كل من (Huang & Song, 2006) وجود علاقة عكسية بين الربح و الدين تتوافق مع نظرية الدين، بمعنى ان المنشأة ذات الربحية العالية تميل بصورة اقل لاستخدام القروض كتمويل، لان الادارة تستخدم الارباح المحجوزة بدل تراكم الديون للمنشأة مما يوفر لها ربحية عالية، لان الديون العالية تقيد الشركة و تكبح جماحها في التصرف، على عكس ذلك فأن الارباح المحتجزة لا تكلف الشركة تكاليف اصدار، و ليس لها تكلفة عدم تماثل المعلومات (المومني وآخرون , 2008 : 369).

3.6.1.2: حجم الشركة:

تعد فوائد القروض عبارة عن مصاريف تخصم من الايرادات قبل الضريبة، مما يتيح عنها وفورات ضريبية لها الاثر الإيجابي على قيمة المنشأة، و نظرا للعلاقة الطردية بين معدل الضريبة و حجم الوفورات الضريبية، بمعنى كلما ارتفع معدل الضريبة الفعلي على الارباح ترتفع الوفورات الضريبية لدى المنشأة، و سيكون ذلك دافع للشركة للاعتماد عل الاموال المقترضة. ان الضرائب تؤثر على تركيبة رأس المال، وان الضرائب الفعلية المرتفعة تستخدم الديون اكثر لتحصل على وفورات ضريبية.

أما ما يدفع الشركات كبيرة الحجم إلى التنوع هو أنها تتعرض لدرجة مخاطرة أقل وهو ما يخلق لديها الدافع لزيارة الأموال المقترضة لدرجة مخاطرة أقل وهو ما يخلق لديها الدافع لزيارة الأموال المقترضة حيث كشفت بعض الدراسات عن عدم وجود علاقة بين حجم الشركة ونسبة الاقتراض وتبريرهم في ذلك أن هناك علاقة لكن ضعيفة (الحناوي , 2010 : 270).

4.6.1.2: فرص النمو:

تعد فرص النمو هي أصول رأسمالية تضيف قيمة للمنشأة ولكن لا يمكن استخدامها كضمان لقرض، ولا ينتج عنها أي دخل حالي (أحمد، 2011 : 273).

وإن الشركات المساهمة أو الفردية المحدودة، والتي تعتمد على أموال الملكية في تمويل استثماراتها، وعادةً ما تلجأ إلى الاقتراض لتمويل استثمارات، لا تنفذ من أموال الملكية بسبب ارتفاع تكلفتها، وإن الجمع بين أموال الملكية والاقتراض من شأنه أن يرفع من تكلفة الوكالة، وهي تكلفة ترتفع بمعدلات أكبر للمنشآت التي تنسم بالنمو، نظراً لتعدد الفرص المتاحة من هذه الاستثمارات، ولما كانت تكلفة الوكالة تعني ارتفاع تكلفة الأموال المقترضة فقد يفضل الملاك في النهاية الاعتماد على مواردهم الذاتية.

وهناك من يعتقد أن الاستثمار في الفرص الاستثمارية مع نسبة الديون ذو علاقة عكسية، من منطلق أن المنشآت التي تعتمد على التمويل بالدين الذي يحمل درجة من المخاطر بين طياته قد تضطر إلى العزوف عن الدخول في هذه الاستثمارات، إضافة إلى ذلك فإن الاستثمارات المرتقبة هي أصول رأسمالية شأنها زيادة قيمة المنشأة في المدى الطويل، لكنها لا تدر دخلاً في الوقت الحاضر، كما أنه لا يمكن استخدامها كنوع من الضمان وإن قيمتها معرضة للانخفاض في حالة أن الشركة تواجه خطر الإفلاس الأمر الذي يجعل علاقتها سلبية مع نسبة الديون (النعيمي ، 2008 : 220).

5.6.1.2: معدل الضريبة الفعلية:

تعد فوائد القروض مصاريف تخصم من الإيرادات قبل الضريبة مما ينتج عنها وفورات ضريبية لها أثر إيجابي على قيمة الشركة بسبب العلاقة الطردية بين معدل الضريبة وحجم الوفورات الضريبية بمعنى أنه كلما ارتفع معدل الضريبة الفعلي على الأرباح ترتفع الوفورات الضريبية لدى الشركة، فسيكون ذلك دافعا لإدارة الشركة للاعتماد أكثر على الأموال المقترضة (أحمد، 2011 : 274).

وأن من المحتمل أن تخفض نسبة الأموال المقترضة في هيكل رأس المال وتتجه الشركة لفرص بديلة لتحقيق وفورات ضريبية من مصادر أخرى غير فوائد القروض، مثل: الإهلاك، والخصومات الضريبية التي تحصل عليها الشركة نتيجة تنفيذها استثمارات جديدة تشجعها الحكومة في مناطق محددة (شلاش والعون ، 2006 : 18).

6.6.1.2: البنود المخفضة للضريبة عدا الفوائد:

إن البنود المخفضة للضريبة عدا الفوائد مثل الاستهلاك تؤثر على الأرباح، فكلما زادت مصاريف الاستهلاك تقل الأرباح، وبالتالي تقل الضرائب المدفوعة وتزداد التدفقات النقدية الصافية، وهو أثر مشابه للوفورات الضريبية من الاقتراض. لذلك فحاجة الشركة للاقتراض تقل لو كان لدى الشركة بنود أخرى مخفضة للضريبة مثل الاستهلاك (أحمد، 2011 : 274).

المبحث الثاني

الهيكل التمويلي في المصارف

يركز المبحث الثاني المبحث إلى بيان تعريف الهيكل التمويلي في المصارف، وبيان مكونات الهيكل التمويلي في المصارف، وأيضاً التعرف على خصائص ومحددات الهيكل التمويلي في المصارف وبيان المقارنة بين الهيكل التمويلي في المصارف والشركات، وذلك من خلال الآتي:-

1.2.2: تعريف الهيكل التمويلي في المصارف:

يؤثر الهيكل التمويلي على أداء المصارف وربحيتها عن طريق التأثير بنسبة الرفع المالي على ربحية المصارف، حيث أن زيادة نسبة الرفع المالي تحسن من الربحية على اعتبار أن الفرق بين تكلفة الإقراض أقل من مردود الاستثمار، أو أن في فترات انخفاض التضخم يتم الوفاء بأموال قوتها الشرائية أفضل من القوة الشرائية للأموال المقترضة، كما أن اختيار الهيكل التمويلي المناسب يجب أن يوازن بين تعظيم الأرباح والحفاظ على الاستمرارية، وهي من أهم أهداف المصارف (Bayawat, 2020: 23).

يعكس الهيكل التمويلي مصادر تمويل المصارف، وتختلف التكاليف المرتبطة باستخدام جميع

مصادر التمويل، فاستخدام مصادر التمويل الداخلية (رأس مال المصرف) وهو يمثل حقوق الملكية حيث لا يترتب على استخدامه مخاطرة لكن يتوقع المساهمون الحصول على أرباح أعلى، بينما إذا كان مصدر التمويل خارجي (الدين) فإنَّ التكلفة المرتبطة تمثل الفائدة، والمخاطر المرتبطة بالاستدانة (Al-Atawi et al., 2017: 3).

وعرف (Mohammed, 2016: 7) الهيكل التمويلي في المصارف: - "بأنه التمويل الدائم الذي يتألف من التمويل الممّلك (رأس المال مدفوع والأرباح محجوزة، والمقرض طويل الأجل) في المصارف.

وكما عرف (Bayawat, 2020: 23): - فهو يمثل التمويل الدائم للمصرف والذي يتكون من الأصول طويلة الأجل مثل السندات وحقوق الملكية مثل الأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة التي يستخدمها المصرف لتمويل رأس مالها.

ويرى الباحث أنَّ اختيار الهيكل التمويلي يمثل الوصول إلى المزيج التمويلي من المصادر الداخلية (حقوق الملكية) والخارجية (الديون) المحدد بناء على أولويات صنّاع السياسة التمويلية لأية مصرف من خلال النتائج المرغوبة وذلك بالمفاضلة ما بين العائد المتوقع والتكلفة المرتبطة باتخاذ القرار التمويلي.

2.2.2: مكونات الهيكل التمويلي في المصارف:

وتتمثل من خلال الآتي:-

1.2.2.2: التمويل الذاتي:

هو تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمصرف والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للأعمال المستقبلية ، فهو تلك النتائج الإجمالية التي سيعاد استثمارها مستقبلا بعد توزيع مكافآت رأس المال لينتج عنها فائض نقدي محقق بواسطة النشاط الأساسي و الموجه نحو تمويل النمو في الاحتياجات المالية مستقبلا (قريشي وآخرون، 2013: 259).

يمثل التمويل الذاتي ما بقي في حوزة المصرف بعد توزيع حصص المساهمين المستخدمين،

الدائنين، الدولة... إلخ. أي أنه يمثل مورداً داخلياً للتمويل والمخصص لتغطية الاستخدامات أثناء القيام بالعملية الإنتاجية ، أو بعبارة أخرى هو تمويل المصرف بالاعتماد على مواردها الذاتية المتاحة والمتمثلة الاحتياطات، الأرباح المتراكمة وكذلك الاهتلاكات. يعتبر التمويل الذاتي المصدر الوحيد المتولد من العمليات الإنتاجية للمصرف، و بذلك فهو يساهم بشكل كبير في نمو وتطور المصرف لأنه من جهة يضمن تجديد وسائل الإنتاج، و من جهة أخرى فهو يضمن التمويل الجزئي أو الكلي لتوسعات المصرف، وعلى هذا الأساس فهو يحافظ على وجود المصرف وبقائه (Burlaud, 2014: 110).

إن مبلغ النتيجة الصافية المحصل عليها في نهاية الدورة المالية والتي تكون أحد عناصر التدفق النقدي الصافي ليست نهائية أو تحت تصرف المصرف النهائي لأنها سوف توزع على الشركاء، ولهذا فالمقدار الذي يستطيع المصرف أن يتصرف فيه فعلاً بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية الغير موزعة، إذن فهذه القيمة تعبر عن قدرة المصرف على تمويل نفسها بنفسها (عبد الله وأخرون، 2013: 6 - 7).

التدفق النقدي الصافي = الأرباح + الإحتياطات + مخصصات الإهتلاكات + مخصصات المؤنونات.
قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية قبل توزيع الأرباح + مخصصات الإهتلاك + مؤنونات ذات طابع احتياطي.

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة.

2.2.2.2: التمويل غير الذاتي:

يقصد بالتمويل غير الذاتي بأنه طريقة من طرق التمويل الخارجي، ويتم هذا التمويل من خلال الأسواق عن طريق مؤسسات الوساطة المالية، النقدية أو غير نقدية، بحيث تتولى هذه المؤسسات مهمة جمع الادخارات النقدية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض من عائلات ومؤسسات اقتصادية ثم تقوم بتوزيع ما جمعته من مدخرات على الوحدات المحتاجة، ويتجلى ذلك من خلال ما تمنحه من قروض للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، والقاعدة هنا أن مؤسسات الوساطة المالية تقوم بقرض

ما اقترضته (Al-Atawi et al., 2017: 7).

ونشير إلى أن هذه الطريقة التمويلية تستمد أهميتها من أن العديد من المصارف التي لها فوائض نقدية، قد تحجم على أن تقوم بالاستثمارات مباشرة لاعتبارات عديدة، أهمها الخوف من النتائج وعواقب هذا النوع من الاستثمارات وعدم الثقة فيها، وكذا عدم المخاطرة المرتبطة بالاستثمارات المباشرة، وقد يكون السبب في ذلك هو أن تلك الوحدات تفضل السيولة، ولا ترغب في تجميد وظائفها. ومن هنا تأتي مؤسسات الوساطة المالية كأداة لجمع مدخرات هاته الوحدات محققة لهم جملة من تطلعاتهم بتقديم خدمات التأمين) أو إشباع رغبة المحافظة على السيولة ... إلخ (قريشي وآخرون، 2013: 267).

3.2.2.2: هيكل رأس المال الأمثل:

هو الهيكل التمويلي الانسب الذي يحقق أقل تكلفة وأقل مخاطرة وأعلى عائد، يمثل ذلك المزيج من القروض وحقوق الملكية الذي يترتب عليه إحداث التوازن بين العائد ولمخاطرة بطريقة تؤدي إلى رفع القيمة السوقية للسهم ويهدف تحديد الهيكل التمويل الأمثل تحديد التركيبة المثلى لرأس المال، والتي تساهم بتخفيض التكاليف إلى حدها الأدنى. ويتم تحديد هيكل رأس المال الأمثل من خلال محاولة الوصول إلى نقطة التوازن بين المخاطرة والعائد، فاستخدام المزيد من القروض يزيد المخاطر على حملة الأسهم، ومع ذلك فإن استخدام مزيد من الديون يرافقه زيادة لمعدل العائد على حقوق الملكية، كما أن المخاطرة المرتفعة تقلل أسعار الأسهم لكن في نفس الوقت العائد المتوقع للأسهم يزيد من أسعارها (شرف وآخرون، 2021: 451).

3.2.2: خصائص الهيكل التمويلي في المصارف:

يتسم الهيكل التمويلي بمجموعة من الخصائص والسمات أهمها: (بن بخمة، 2019: 7).

- أ- الربحية: - أن الهيكل التمويلي يعود بالنفع على المصرف من خلال الوصول إلى أقصى استخدام ممكن للرفع المالي مع الالتزام بأقل تكلفة ممكنة.
- ب- القدرة على الوفاء بالدين: - حيث يجب ألا يتجاوز اقتراض المصرف الحد الذي يهدد قدرتها

على الوفاء بالتزامات، وفي نفس الوقت يجنب الملاك (حملة الأسهم العادية) أي مخاطر إضافية.

ت- المرونة: قدرة المصرف على مواجهة مختلف التغيرات التي تحدث وتعديل المصرف لخططها التمويلية بما يتلاءم واحتياجاتها المختلفة وبأقل تكلفة ممكنة.

ث- الرقابة: الهيكل التمويلي يضمن مخاطرة أقل من أجل تسهيل الرقابة على إدارة المصرف.

4.2.2: محددات الهيكل التمويلي في المصارف:

هناك عدة عوامل أساسية لها تأثير على القرارات الخاصة بتشكيل الهيكل التمويلي لأي مصرف، أهمها ما يلي:-

1.4.2.2: حجم المصرف:

هناك وجهتا نظر متعلقة بعلاقة حجم المصرف والهيكل التمويلي:- (Jong, 2010:15).

أ- إن المصارف كبيرة الحجم مرجحة لأن تكون بعيدة الاحتمال عن مواجهة مشاكل العسر المالي أو الإفلاس لضخامة ما تمتلكه من أصول وبذلك بإمكانها الاعتماد على زيادة ديونها، أما المصارف ذات الحجم الصغير فيكون اعتمادها على الدين بنسبة أقل، وبذلك يمكننا القول بأن العلاقة بين حجم الديون وحجم المصرف هي علاقة طردية.

ب- أن المصارف ذات الحجم الكبير تفضل عدم التوجه نحو الديون وإنما الاعتماد على التمويل بالملكية، فهي تنص على وجود علاقة عكسية بين الرفع المالي وحجم المصرف.

2.4.2.2: الربحية:

اختلفت وجهات النظر أيضاً في موضوع الربحية وأثرها في الهيكل التمويلي باختلاف النظريات المالية، فوجهة النظر الأولى "وفق نظرية المبادلة" تنص على أنه كلما ازادت ربحية المصرف انخفض احتمال فشلها وزادت قدرتها على الاقتراض وزادت قدرتها على الوصول للوفرات الضريبية، حيث أن المصارف التي تحقق أرباحاً كبيرة لديها القدرة الأكبر على الاقتراض وتستطيع بالتالي الاستفادة بشكل

أفضل من الوفر الضريبي الناتج عن الاقتراض أي وجود علاقة إيجابية بين ربحية المصرف والمديونية. في حين أن وجهة النظر الأخرى وفق نظرية التسلسل الهرمي ترى أن المنشآت قد تحقق أرباحاً كبيرة تستطيع الاستفادة من الأرباح في تمويل مشاريعها من غير أن تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية، لذا فإنها تنص على وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركة ونسبة المديونية في الهيكل التمويلي (إسماعيل، 2016: 15).

3.4.2.2: الرفع المالي:

ويقصد بالرفع المالي هو معدل الدين بعيد المدى إلى إجمالي الموجودات في المصرف، وكما أزداد استخدام المديونية في الهيكل التمويلي أزداد استخدام الرفع المالي (أسْمهان وآخرون، 2020: 212).

4.4.2.2: السيولة:

إن للسيولة تأثير مزدوج على الهيكل التمويلي، حيث يمكن أن تكون العلاقة بين السيولة ونسبة الديون علاقة طردية أو عكسية، فالمصارف لها قدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من خلال امتلاكها للسيولة العالية، الأمر الذي يسهل عليها الاقتراض، وهنا تكون العلاقة طردية بينهما، أما من ناحية أخرى وفي ظل عدم تماثل المعلومات المتوافرة في الأسواق فقد تستخدم المصارف السيولة المتوافرة لديها لتمويل استثماراتها، وفي هذه الحالة تقل نسبة الديون لديها وهنا تكون العلاقة عكسية بين السيولة والديون (شمس الدين، 2014: 26). وكذلك وجدت دراسة (رمضان وآخرون، 2013: 234) بأن العلاقة عكسية بين هيكل الهيكل التمويلي المقاس بالرفع المالي و السيولة وتم تفسير ذلك بأن زيادة سيولة المصرف تمكنها من استخدام هذه السيولة عند الحاجة دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

5.4.2.2: مخاطر المصرف:

إن مخاطر المصرف يعد من العوامل الأساسية في تفسير قرار تمويل المصرف، حيث ينظر إلى

زيادة تذبذب العوائد أو عدم ثباتها على أنه زيادة في مخاطر المصارف من ناحية أو انخفاض قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المقرضين من ناحية أخرى مما يقلل من كفاءة المصرف في الحصول على القروض أي وجود علاقة عكسية بين الدين والمخاطرة (رمضان وآخرون, 2013: 234). ووجدت بعض الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين المخاطر و هيكل رأس المال حيث أنه كلما ازدادت الموجودات الخطرة للمصرف كلما انخفضت نسبة الديون في هيكل رأس المال وارتفعت بذلك حقوق الملكية وهو ما يماثل ما وجنته دراسة (Nascimento, et al., 2015:51)، بينما وجدت بعض الدراسات أيضاً العكس حيث أنه كلما ارتفعت المخاطرة كلما قل احتمال حصول المصارف على التمويل الخارجي كدراسة (Denis et al., 2014: 357). وأن مخاطر العمل المصرفي فأوسع بكثير نذكر أهمها:

أ- **مخاطر السيولة والملاءة:-** تنشأ مخاطر السيولة عن تكدس المصرف في تمويل الالتزامات أو القدرة على رفع قيمة الموجودات، وعندما تكون سيولة المصرف متدنية، لن يتمكن من رفع إلتزاماته في تحمل تكاليف سواء بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته ، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى إنعدام الملاءة المالية للمصرف (رؤوف, 2018: 307).

ب- **مخاطر السوق:-** تتعرض المصارف لعدة مخاطر تؤثر على أنشطتها وأرباحها، ومن أهم المخاطر الأساسية المفروضة على أي مصرف مراقبتها نجد المخاطر الائتمانية، السوقية ومخاطر السوق، إلا أن المصارف الناشطة على النطاق الدولي تتعرض بكثرة لمخاطر السوق نتيجة تفرعها في عدة أسواق. وتعرف مخاطر السوق " بأنها الخسارة المحتملة الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، أسعار السلع أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية، وذلك بسبب التطورات غير المواتية لعوامل السوق، بمعنى أن مخاطر السوق تنتج عن التغيرات المعاكسة - أو التي ليست في صالح البنك- لأسعار السوق (نجار, 2014: 56).

ت- **مخاطر الائتمان**:- تعتبر مخاطر الائتمان من أهم أنواع المخاطر التي تواجه المصرف حيث تنشأ عند فشل المرء في الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف المقابلة، وتُصنف إلى مخاطر سيادية وتنشأ بسبب سياسات الصرف الأجنبي الصعبة، ومخاطر التسوية تحدث عندما يقوم أحد الأطراف بالدفع ويفشل الآخر في الوفاء بالتزامات(رمضان, 2013: 236).

ث- **المخاطر التشغيلية**:- تُعتبر من المخاطر التي تؤثر في الإخفاقات التشغيلية من مثل سوء الإدارة أو الفشل التقني أو فشل عملية داخلية في المصرف، ويمكن تصنيف المخاطر التشغيلية إلى مخاطر الاحتيال ونموذج المخاطر، فيما تنشأ مخاطر الاحتيال بسبب الافتقار إلى الضوابط، وتنشأ مخاطر نموذج المخاطر بسبب تطبيق نموذج غير صحيح(نجار, 2014: 58).

ج- **المخاطر القانونية**:- ينشأ هذا النوع من المخاطر المالية من القيود القانونية من مثل الدعاوى القضائية، ويحدث ذلك بسبب احتياجات المصرف لمواجهة الخسائر المالية التي تسببها الإجراءات القانونية فإن هذا يؤثر على المصرف ويُعتبر مخاطرة قانونية(رمضان, 2013: 237).

ح- **مخاطر أسعار الفائدة**:- تعتبر مخاطر سعر الفائدة جزءاً طبيعياً من الأعمال المصرفية، ويمكن أن يكون مصدراً هاماً للربحية والقيمة لحقوق المساهمين ، ومع ذلك فالإفراط في مخاطر أسعار الفائدة يمكن أن تشكل خطراً كبيراً على أرباح المصرف وقاعدته الرأسمالية. تعرف مخاطر سعر الفائدة بأنها " قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة ، هذا وتميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع أو الانخفاض معاً على المدى الطويل"(منصور, 2018: 413).

6.4.2.2: الموجودات الملموسة (الثابتة):

يعتبر شكل الأصول محدداً مهماً لهيكل رأس المال في المصارف خاصة صغيرة الحجم منها، فعندما تكون موجودات المصرف من النوع الملموس والسائل زاد ذلك من سيولة المصرف وتأتي أهمية

هذا المتغير من أن هيكل الأصول يلعب دوراً مهماً في قرار التمويل حيث أن زيادة الموجودات الثابتة الملموسة تؤدي إلى تحسين وضعه التفاوضي للحصول على الأموال من المصادر الخارجية بأقل التكاليف (شروقي وآخرون، 2019: 344)، وهو ما وجنته دراسة (الزبيدي وآخرون، 2015: 62)، حيث أن الموجودات الملموسة تعد ضماناً لمانحي القروض.

7.4.2.2: نمو المصرف:-

هناك وجهتا نظر متعلقة بموضوع نمو المنشآت، فأما وجهة النظر الأولى فتفترض أن المصرف التي تتمتع بفرص للنمو تعتمد أكثر على مصادرها الداخلية وما تحققه من أرباح في تمويل هذه النمو. أما إذا لم يكف التمويل الداخلي فتطلب المصرف التمويل الخارجي، ويكون على الشكل التالي فتطلب أولاً الديون القصيرة والتي في العادة لا تتطلب أي نوع من الضمانات، ثم تتجه نحو القروض الطويلة، التي في العادة تطلب ضمانات، في حين أن وجهة النظر الأخرى تنص على أن المصارف التي تملك فرص للنمو لها قدرة عالية على الاستعانة بالديون في تمويل نشاطها مستعينة بما تحققه من أرباح في تسديد الدين وفوائده (حمد، 2015: 46). وانسجماً مع وجهات النظر فقد وجدت دراسة (رمضان وآخرون، 2013: 34) وجود علاقة طردية بين النمو وهيكل رأس المال، بينما وجدت دراسة (Holmes et al., 2007: 144) توجد علاقة عكسية بين النمو وهيكل رأس المال، في حين أن بعض الدراسات الأخرى لم يكن للنمو أي أثر ذو دلالة إحصائية في هيكل رأس المال كدراسة (الساعدي، 2014: 153).

5.2.2: العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي للمصارف:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في الهيكل التمويلي للمصارف، وهي كالآتي:- (الحناوي، 2010: 285)، (مفلح، 2012: 157).

1.5.2.2: نمو المبيعات:

إذا كانت مبيعات المصارف تزداد بمعدلات عالية (10 فما فوق)، فإن ذلك يعتبر مقياساً لمدى

التضاعف المحتمل في إيرادات السهم الناتج عن الزيادة في نمو المبيعات، وبالتالي إمكانية تعظيم عائد المساهمين دون الخوف من عواقب تراجع المبيعات، وعادة ما يلاحظ أن أسعار بيع الأسهم العادية تكون مرتفعة في حالة المصرف التي تتمتع بمعدل نمو مرتفع للمبيعات ولهذا يبدو أن التمويل بالأسهم العادية هو الأفضل في مثل هذه الحالة.

2.5.2.2: درجة استقرار المبيعات:

هناك علاقة طردية بين درجة استقرار المبيعات ونسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمصرف، فكلما زادت معدل ثبات المبيع تمكنت المصرف من تمويل الالتزامات الثابتة على القروض، بأقل خطورة ممكنة والعكس.

3.5.2.2: درجة المنافسة:

تعتبر المنافسة من العوامل الأساسية المؤثرة على الربحية، حيث كلما ارتفع عدد المنافسين انخفضت ربحية المصرف، وبالتالي يقل اعتمادها على الاستدانة وتلجأ للأموال الخاصة، لأن خدمة الديون تتوقف على ربحية المصرف وعلى حجم مبيعاتها، أي أن هناك علاقة عكسية بين المنافسة ونسبة الاقتراض في المصرف.

4.5.2.2: هيكل الأصول:

يؤثر هيكل الأصول على موارد التمويل بشكل مباشر إذ أن المصارف التي تتضمن على نسبة عالية من الأصول الثابتة، والتي تعتبر كضمانات تقدمها المصرف عند حصولها على أموال مقترضة تكون أكثر قدرة على الاستفادة من درجات عالية من الاستدانة.

5.5.2.2: اتجاهات رجال الإدارة:

يتأثر اختيار مصادر التمويل في المصرف باتجاهات الإداريين من خلال وجهتين: الأول هو

التحكم والسيطرة على إدارة المصرف ، والثاني هو الخطر فالمصارف التي تحتوي على عدد كبير جداً من المساهمين، ستقوم عادة بإصدار أسهم عادية في حالة الحاجة إلى أموال إضافية، مما يترتب عنه تأثير ضئيل على السيطرة الحالية على إدارة المصرف بالإضافة إلى أن رجال الإدارة يحرصون على تجنب الملاك خطر استخدام قروض زائدة عن الحاجة، وما يترتب عن ذلك من خطر التوقف عن دفع التزاماتها الثابتة على عكس المصارف الصغيرة فيفضلون تجنب إصدار أسهم عادية حتى يتسنى لهم السيطرة الكاملة وهم عادة واثقون من مستقبل المصرف وعلى استعداد لزيادة نسب الاقتراض.

6.5.2.2: اتجاهات المقرض:

يلعب المقرض دوراً هاماً في تحديد تركيبة الهيكل المالي للمصرف، فنلاحظ في غالبية الأحوال أن المصرف تناقش هيكلها المالي مع المقرض وهو من يوافق أولاً على نسبة الاقتراض، التي يتطلبها المصرف وكثيراً ما يرفض المقرض الزيادة غير طبيعية في نسب الاقتراض لأن ذلك يعتبر تهديد لمصالحه في المصرف.

6.2.2: مقارنة بين الهيكل التمويلي للمصارف والهيكل التمويلي للشركات

جدول رقم ١ يبين الهيكل التمويلي للمصارف والهيكل التمويلي للشركات.

جدول رقم(1): المقارنة بين الهيكل التمويلي للمصارف والهيكل التمويلي للشركات

الهيكل التمويلي للمصارف	الهيكل التمويلي للشركات
1. بأنه التمويل الدائم الذي يتكوّن من التمويل الممّلك(رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة، والمقرض طويل الأجل) في المصارف.	1. هو مجموعة من الأموال التي يتم بواسطتها تمويل موجودات الشركة، يتضمن مصادر التمويل المقرض و التمويل الممّلك، في الجانب الايسر من المركز المالي .

2. يتكون الهيكل التمويلي للشركات من مصادر التمويل قصيرة الأجل، ومصادر التمويل طويلة الأجل.	2. يتكون الهيكل التمويلي للمصارف من التمويل الذاتي والتمويل غير الذاتي وهيكل رأس المال الأمثل.
3. يتسم الهيكل التمويلي تعظيم ربحية الشركة والعائد على الأموال المستثمرة. وتقليل المخاطر المالية وتقليل أثرها على خاطر الأعمال ومعدلات النمو في الشركات المالية، وتتسم بالمرونة والرقابة على إدارة الشركة.	3. إن الهيكل التمويلي للمصارف يتسم بالربحية، والقدرة على الوفاء بالدين، والقدرة على مواجهة مختلف التغيرات التي تحدث وتعديل المصرف لخططها التمويلية، وكذلك يتسم بالرقابة من أجل تقييم الرقابة على إدارة المصرف.
4. إن من العوامل المؤثرة على الهيكل التمويلي للشركات عديدة منها نمو المبيعات، ودرجة التنافس، وهيكل الأصول، ودرجة استقرار المبيعات.	4. هناك عدة عوامل تنعكس على الهيكل التمويلي للمصارف منها نمو المبيعات، ودرجة استقرار المبيعات، ودرجة المنافسة، وهيكل الأصول، واتجاهات المقرض.
5. إن من محددات الهيكل التمويلي للشركات هي الأصول الملموسة، وحجم الشركة والربحية، وفرص النمو، ومعدل الضريبة الفعلية، والبنود المخفضة للضريبة عد الفوائد.	5. إن من محددات الهيكل التمويلي للمصارف هي حجم المصرف، والربحية، والرفع المالي، والسيولة، ومخاطر المصرف، والموجودات السائلة، ونمو المصرف.

المصدر: من إعداد الباحث.

الفصل الثالث

المخاطر الائتمانية في المصارف

الفصل الثالث

المخاطر الائتمانية في المصارف

تمهيد:

تعتبر عمليات الائتمان من وظائف المصارف الأساسية، وهي عمليات يرتضي بمقتضاها المصرف أن يمنح عميلاً له أو أي شخص آخر بناء على طلب عميله مقابل فائدة أو عمولة محددة حالاً أو بعد وقت معين ائتمانه بشكل رؤوس أموال نقدية أو بشكل آخر مقابل ضمانات شخصية أو عينية أو حتى بدون ضمانات، على أن يلتزم برد المبلغ الذي حصل عليه في وقت معين.

تقوم المصارف بعمليات منح الائتمان مثل منح القروض والتسهيلات الائتمانية وخصم الأوراق التجارية وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية والحسابات الجارية وتشغيلها إلى غير ذلك من الأنشطة المصرفية المتنوعة والمتطورة التي تحقق وظيفة البنك باعتباره تاجر للنقد يملك السيولة اللازمة لدفع عملية التنمية .

كما أن الائتمان المصرفي هو عملية مصرفية أساسها الثقة في شخص الزبون المتعامل مع المصرف، ويعد أحد العمليات التي يقوم بها المصرف بقصد تحقيق الربح الذي يتأتى من الفوائد والعمولات التي يحصل عليها الأخير ممن منح الائتمان له ولما تحمله ممارسة الأعمال التجارية من مخاطر فقد يتعرض المصرف إلى خسارة جزء من أمواله عند منحه الائتمان، ويكاد لا يخلو أي من الأعمال المصرفية من المخاطر.

أن العمليات المصرفية المختلفة، ومنها عملية الإقراض تكون محاطة بعدد من المخاطر، خاصة إذا ما لاحظنا بأن الأموال المقرضة هي من الودائع والتي تمثل الجزء الأكبر من موجودات المصارف أو سيولتها النقدية كما أن الفوائد والعمولات المتأتية من إقراضها إلى الغير تمثل الجزء الأكبر من الأرباح الممكن اللجوء لها من خلال عملية الإقراض، إذ تعد عملية قبول الودائع وتقديم القروض الوظيفة الرئيسية لها، لذلك تلجأ أغلب المصارف إلى وضع ضوابط لعملية الإقراض بالارتكاز على

مبادئ سليمة ، فوجود سياسة ائتمانية واجراءات سليمة لمنح القروض وأدارتها أمور أساسية لحماية هذه العملية من المخاطر. ويتأتى ذلك من خلال الاحاطة التامة بكافة المخاطر المتعلقة بالقروض وكيفية التعامل معها ومحاولة تخفيفها، أو الحد من خسائرها.

من خلال ما تقدم يقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول:- مخاطر العمليات المصرفية.
- المبحث الثاني:- مفاهيم المخاطر الائتمانية المصرفية

المبحث الأول

مخاطر العمليات المصرفية

يركز المبحث الأول على مفاهيم المخاطر بصورة عامة، وبيان العمليات المصرفية، وكذلك التعرف على أنواع المخاطر المصرفية، والتعرف أيضاً على إدارة المخاطر المصرفية، وذلك من خلال الآتي:-

1.1.3: تعريف الخطر:

لقد تعددت تعريفات الخطر ومن أهم التعاريف المتداولة هي كالتالي:

يعرف الخطر:- "أنها احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في الأجل القصير أو الطويل" (هندي، 2010: 5).

بينما يعرف:- "بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع".

كما يعرف:- "بأنها تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيراً إلى أن المخاطرة تختلف عن عدم التأكد حيث أن الأخيرة غير قابلة للقياس" (شاهين، 2011: 15).

كذلك يعرف:- "بأنها تمثل الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد و أن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية" (بن علي، 2015: 125).

من خلال ما تقدم عرف الباحث الخطر:- "بأنها احتمالية تعرض المؤسسة أو المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها مسبقاً أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

2.1.3: العمليات المصرفية

تعد العمليات المصرفية هي أعمال تسلم النقود كودائع جارية أو ثابتة وفتح الحسابات الجارية

وفتح الاعتمادات واصدار خطابات الضمان ودفع وتحصيل الشيكات أو أذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة، وخصم السندات والكمبيالات وغير ذلك من أعمال المصارف (بوجلال، 2017: 13).

كذلك تعرف العمليات المصرفية هي جميع أنشطة المؤسسات المصرفية في تعاملاتها معها الزبائن، وتم توجيهها وتقديمها لهم في شكل الخدمات المصرفية، بما في ذلك ما يتم تقديمه مجاناً، مثل العمليات المصرفية الأساسية مثل فتح وإغلاق الحسابات ومنح دفاتر الشيكات ودفتر التوفير بما في ذلك ما هو المقدمة مقابل العمولة يتم خصمها من المصرف (Morkane, 2020:10).

تقوم المصارف في مباشرة نشاطها بجملة أعمال وخدمات وهي المتعارف عليها بعمليات المصارف أو الأعمال المصرفية وهذه الأعمال مختلفة ومتنوعة ولا تقع تحت حصر وتتأثر سعة وانكماشاً بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية لكل دولة من الدول، ومن هنا تأتي صعوبة تحديدها تحديداً دقيقاً تتطوي تحته كل أنواع هذه الأعمال، ولذلك سنقوم باعتماد العمليات المصرفية الأساسية التي لا يكاد يخلو مصرف منها (محمود وآخرون، 2021: 271). يمكن توضيح العمليات المصرفية من خلال الآتي:-

أ- الودائع المصرفية:

تعرف الوديعة على أنها عقد يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً عن طريق حد وسائل الدفع ويلزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حين حلول أجله، كما يلتزم بدفع فوائد أو أرباح وحسب شروط العقد المبرم بينهم (الشمري، 2011: 342).

ب- القروض:

يعد القرض المصرفي من أقدم وأبسط صور الاعتماد المصرفي، ويقصد بعقد الإقراض هو أن يدفع المصرف للزبون أو لشخص يعينه هذا الزبون، ويقصد بدفع المبلغ هو أن يضع المصرف هذا المبلغ تحت فعلياً مبلغاً نقدياً أمر الزبون بحيث يمكنه التصرف فيه بالشرط بحيث يكون للعميل الحرية الكاملة باستعمال هذه المبالغ التي أقرضها في الغاية التي يريدتها ويكون للقرض أجل معيناً يستوجب وفائه به ولا يجوز للمصرف المطالبة به قبل حلول أجله (الأعرج، 2018: 26).

ت - التسهيلات المصرفية:

تتمثل التسهيلات المصرفية في الثقة التي يوليها المصرف لزيونه، في إتاحة مبلغ معين من المال للاستخدام في غرض معين من خلال الثقة التي يمنحها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبالغ من النقود أو يكلفه، بيها لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزامات، ولقاء عائد معين يحصل عليه، المصارف مان المقرض يتمثل بالفوائد والعمولات والمصاريف التي يحصل عليها المصرف جراء منحه التسهيلات (السهلاوي، 2019: 9).

3.1.3: أنواع المخاطر المصرفية

تعد المخاطر المصرفية أحد أهم أنواع المخاطر ذات الأهمية العالية لكل عمل تجاري، نظراً لأهمية البنوك يجب فهم المخاطر والتصدي لها، ويمكن الإشارة إلى أي عمل أو نشاط يؤدي إلى خسارة بأنه خطر، والمخاطر التي تواجهها المصارف وتحتاج التغلب عليها هي كما يأتي: (حسن، 2013: 241 - 243).

أ - **المخاطر السوقية:** - تنشأ هذه المخاطر من التقلبات والتغيرات في سوق رأس المال، حيث تُشير إلى الخسائر التي تتكبدها المصارف نتيجة حركة التقلبات في السوق، والتقلبات في أسعار الأسهم والفائدة.

ب - **المخاطر الائتمانية:** - تعتبر مخاطر الائتمان من أهم أنواع المخاطر التي تواجه الشركة حيث تنشأ عند فشل المرء في الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف المقابلة، وتُصنف إلى مخاطر سيادية وتنشأ بسبب سياسات الصرف الأجنبي الصعبة، ومخاطر التسوية تحدث عندما يقوم أحد الأطراف بالدفع ويفشل الآخر في الوفاء بالتزامات.

ت - **مخاطر السيولة:** - هي عدم القدرة على تنفيذ المعاملات والمخاطر المتعلقة بعدم القدرة على الحصول على السيولة المالية، وتُصنف إلى مخاطر سيولة الأصل وعادةً ما تحدث بسبب عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاق الدفع، وعلى الجانب الآخر مخاطر سيولة

- التمويل تحدث بسبب عدم كفاية المشتريين أو عدم كفاية البائعين مقابل أوامر البيع والشراء .
- ث- **المخاطر التشغيلية:-** وهي التي تؤثر في الإخفاقات التشغيلية من مثل سوء الإدارة أو الفشل التقني أو فشل عملية داخلية في الشركة، ويمكن تصنيف المخاطر التشغيلية إلى مخاطر الاحتيال ونموذج المخاطر، فيما تنشأ مخاطر الاحتيال بسبب الافتقار إلى الضوابط، وتنشأ مخاطر نموذج المخاطر بسبب تطبيق نموذج غير صحيح.
- ج- **المخاطر القانونية:-** ينشأ هذا النوع من المخاطر المالية من القيود القانونية من مثل الدعاوي القضائية، ويحدث ذلك بسبب احتياجات المصرف لمواجهة الخسائر المالية التي تسببها الإجراءات القانونية فإن هذا يؤثر على الشركة ويُعتبر مخاطرة قانونية.
- ح- **مخاطر الأعمال:-** تعتبر من المخاطر التي تُهدد قدرة المصرف على تحقيق أهدافها، حيث في الوقت الذي تسعى المصرف إلى تعظيم قيمة المساهمين، تؤدي مخاطر الأعمال إلى انخفاض نسبة الأرباح.
- خ- **المخاطر غير التجارية:-** تُعد من المخاطر الخارجة عن سيطرة المصارف، حيث يُشار إليها أنها مخاطر الاستثمار الناجمة عن عوامل غير تجارية من مثل: الاختلالات السياسية والاقتصادية، والتدخلات الحكومية.
- د- **المخاطر المالية:-** يُشير فقدان رأس المال لأي نشاط إلى مخاطرة مالية، وهذا يعني عدم قدرة المصرف على سداد ديونها بسبب التقلبات والخسائر في السوق المالية الناتجة عن التقلبات في أسعار العملات والأسهم والفائدة.

4.1.3: إدارة المخاطر المصرفية:

تعد " إدارة المخاطر المصرفية" وضع استراتيجيات للتعامل مع المخاطر، حيث أن اعتماد هذه الاستراتيجيات قائم على أساس تقييم أنواع المخاطر التي تم تحديدها وتقدير حجم الآثار المحتملة من خلال تحليل هاته المخاطر (Crowther, 2012 : 22).

تعرف إدارة المخاطر المصرفية:- "هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر

بأفضل الطرق وأقل التكاليف عن طريق اكتشاف الخطر، وقياسه وتحليله وتحديد طرق مجابهته مع اختيار أنسب هذه الطرق لتحقيق الهدف المطلوب" (عزمي وآخرون، 2015: 50)

كما تعرف إدارة المخاطر المصرفية:- " هو نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة، والأدوات المناسبة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة ووضع الخطط المناسبة لما يلزم وما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو كبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها إن لم يكن القضاء على مصادرها" (الفتاح وآخرون، 2020: 8).

بينما تعرف إدارة المصرفية:- "هي عملية تحديد وقياس وتقييم الخطر الذي يهدد المصرف مستقبلاً أو حالياً واتخاذ التدابير اللازمة تجاه هذا الخطر لتفادي آثاره السالبة أو تقليلها للحد المقبول، وتهدف إدارة الأخطار لوضع سياسة مثلى ذات أهداف محددة لمجابهة الخسائر المتوقعة أو الحد منها بأقل تكاليف ممكنه في حدود الظروف والإمكانات المتاحة" (الحاج، 2021: 24).

تنامت أهمية إدارة المخاطر مؤخراً، وبشكل واسع بعد الأزمات تعدد حدوثها وفي اقتصاديات الدول المتقدمة من دول العالم، وقد ساعد التقييم الرقابي وعمليات الاشراف الدولية و بنك التسويات الدولي ساعد في العمل الدؤوب لتفادي حدوث ازمات مصرفية، من خلال ادارة مخاطر تتمتع بهيكلية جيدة. إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في المصارف عددًا من الوظائف الهامة بهذه المصارف (الشمري، 2014 : 41). لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال الآتي:- (ظهر، 2017 : 16 - 17).

1. تساهم إدارة المخاطر في تشكيل رؤية مستقبلية وواضحة تتم بناءً عليها تحديد الخطط وسياسة العمل.

2. تساهم بتقييم المخاطر و تجنب كل ما يؤثر على ربحية المصارف.

3. تساهم بتطوير وتنمية الميزة التنافسية للمصارف من خلال القدرة على تنظيم التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.

4. يتناسب تخصيص رأس المال والموارد مع حجم هذه المخاطر.

5. تتفق عملية اتخاذ القرار بحجم المخاطر التي تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة المالية.
- تسعى إدارة المخاطر المصرفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:- (المدهون , 2011 : 39).
1. العمل على خفض التباينات بين الخسارة التي ترتبط بالمخاطرة الى ادنى حد ممكن، والعمل على تخفيض تباين الدخل التي تساعد في تعظيم الاستقطاع الضريبي من الخسائر و تقليل الضرائب على الارباح.
2. العمل على تحقيق استمرارية النمو، وان يكون هدف لمواجهة تهديد المخاطر، وان الوقاية خير من العلاج، وان وضع استراتيجية لإدارة المخاطر يعمل على سرعة نمو الشركة، وتخفيض حجم الخسائر التي تهدد النمو الاقتصادي للمصرف .
3. العمل على تعظيم القيمة السوقية للمصرف، فأن تعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم قرارات المنظمة.
- ويرى (بن علي, 2014 : 71) أن من أهداف إدارة المخاطر المصرفية هي كالاتي:-
1. ضمان الاستمرار والبقاء في المحيط كجوهر عامل في الاقتصاد، وبهذا المعنى يكون الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هزم أهداف المنظمة أو المصرف.
2. العمل على تقليل القلق، أي إن القلق يستنزف طاقة كبيرة , هذه الطاقة التي تهدر يكون من الأجدر والأحسن أن توظف بشكل أكثر إنتاجية وجدوى في أمور أخرى.
3. العمل على استقرار الأرباح، أي إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للمنظمة أو المصرف تساهم بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر التي ترتبط بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته.

هناك عدة خطوات مرتبة تسلسلياً لإدارة المخاطر وهي كالاتي:-

1. **تحديد الهدف:-** إن أول خطوة في إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات المنشأة من برنامج إدارة المخاطر حيث تحتاج المنشأة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منعة ممكنة من جراء نفقات برنامج الخطر وتعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء، فمثلا قد تكون

التكلفة المتدنية هدف أساسي لإدارة المخاطر، ولكن قد ينتج عن ذلك تحمل تكاليف ضخمة جدا ناتجة عن الخسائر الكبيرة التي من الممكن أن تتحملها المؤسسة في ظل برنامج غير كاف أو غير ملائم (شقيري وآخرون، 2014 : 31).

2. **تحديد الخطر:** - يتم ذلك من خلال وجود إدارة للمخاطر يكون هدفها دراسة أوجه النشاط المختلفة للمؤسسة، بهدف اكتشاف الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة سواء كانت هذه الأخطار قابلة للتأمين أو غير قابلة للتأمين. ويمكن تحقيق هذه المهمة عن طريق وجود علاقات وثيقة بين إدارة المخاطر والإدارات الأخرى المختلفة بالمؤسسة، ولتسهيل عملية اكتشاف الخطر بالمنظمة تقوم إدارة المخاطر بإعداد تبويب شامل للأخطار المختلفة التي تتوقع أن تواجهها المؤسسة في مراحل حياتها المختلفة (عبدلي، 2013 : 20).

3. **تقييم الهدف:** بعد أن يتم التعرف على المخاطر يأتي دور المدير المالي ليقوم بعملية تقييم تلك المخاطر وذلك من خلال قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوثها، كما يجب عليه ترتيب ووضع سلم المخاطر لأنه توجد هناك مخاطر تكون شدة الخسارة المحتملة لها أكبر من مخاطر أخرى، وفي معظم الأحوال سوف يكون هناك عدد من المخاطر التي تتطلب إعطائها قدرا متساويا من الاهتمام بها.

4. **تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر:** بعد تحديد المخاطر وتحليلها تأتي مرحلة اختيار الطريقة الملائمة لمواجهة كل خطر على جانب، وتعد هذه المرحلة من مراحل اتخاذ القرار بشأن اختيار أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر، وأحيانا يتخذ أصحاب المشروع القرار بشأن ذلك. وأحيانا قد يحضر خطة مسبقة للتعامل مع المخاطر المختلفة، في هذه الحالات يعتبر مدير المخاطر مسؤولا عن برنامج إدارة المخاطر أكثر من كونه صانع قرار، ولاتخاذ قرار اختيار وسيلة معينة لمواجهة خطر معين، فإن مدير المخاطر يأخذ بعين الاعتبار احتمال وقوع الخسارة، والموارد المتاحة لمواجهة الخسائر إذا تحققت ويتم تقييم المزايا والتكاليف لكل وسيلة (شقيري وآخرون، 2014 : 32).

5. تنفيذ القرار: فمثلا إذا كان القرار هو تحويل الخطر إلى جهة أخرى هي شركة التأمين فلا بد لنا من اختيار المؤمن المناسب والتفاوض معه، ثم التعاقد على التأمين، ولو كان يقضي اختيار أسلوب منع الخسارة فلا بد من تصميم برنامج معين لمنع وقوع الخسارة، وإذا كان قرار التأمين ذاتي فعلى المؤسسة إنشاء إدارة أو صندوق خاص بهذا الغرض.
6. التقييم والمراجعة: يضمن الرصد المستمر للمخاطر واستعراضها لاكتشاف مخاطر جديدة، وإدارتها وضمان تنفيذ خطط العمل وتقديمها على نحو فعال، وكثيرا ما تنفذ عمليات المراجعة كجزء من اجتماعات الإدارة العادية، تكملها دورات رئيسية في مراحل المشروع المختلفة وترتبط أنشطة المراقبة والمراجعة بين إدارة المخاطر والإدارات الأخرى، وتتمثل النتائج في شكل مراجعات لسجل المخاطر، وقائمة العناصر الجديدة لمعالجة المخاطر (شقيري وآخرون، 2014 : 33).

المبحث الثاني

مفاهيم المخاطر الائتمانية المصرفية

تعتبر المصارف لبنة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولتطور القطاع المصرفي دور كبير في تحقيق النمو السليم للاقتصاد، فهو يعد مؤشراً رئيسياً على حيوية الحياة الاقتصادية. أن المصرف يعد مؤسسة مالية تزاوّل وتمارس الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وفتح الاعتمادات المستندي، وقد تمارس هذه المصارف أعمالاً أخرى غير مصرفية وبيع وشراء الأسهم والسندات.

إن مفهوم المخاطر الائتمانية ليس جديداً، بل لازم المصارف منذ نشأتها، لكن ازداد الاهتمام والبحث فيها مؤخراً بدرجة المخاطر وإدارتها لما لها من أثر في عوائد المصارف، علاوة على تأثيرها في الاقتصاد الوطني خاصة عند الدول النامية، لذا اهتمت المصارف بقياس مخاطر أعمالها، وأثر هذه المخاطر على عملياتها الادارية والمالية .

تتخصر وظيفة إدارة المخاطر في المصارف في دراسة مخاطر العمليات المصرفية، حيث أن المصارف تستثمر مواردها المالية في ظل افتراض وجود عديد من المخاطر، وبالتالي فإن إدارة المخاطر تسعى إلى تحديد سياسات للتعامل مع كافة المخاطر المتوفرة.

وعلى اثر تنوع اشكال الائتمان في الغرض منه او حجمه و حتى سعر الفائدة و تاريخ الاستحقاق، و ما هو نوع الضمان من عميل الى اخر، الا ان المخاطر موجودة بكل الاحوال. وضمن هذا المدخل نتناول مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي وأشكاله الرئيسية وبعض مؤشرات قياس تلك المخاطر ضمن النقاط التالية:

1.2.3: مفهوم المخاطر الائتمانية:

تناولت الابحاث الاقتصادية المخاطر الائتمانية المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة على انها وضع غير متوقع او مؤكد الحدوث في المستقبل و يتكبد ضرر او اذى او خسارة.

عرف (محفوظ , 2005 : 213) مخاطر الائتمانية:- " هي الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة الشخص المقرض على الوفاء بالتزاماته باسترجاع المبلغ المقرض مع الفوائد تجاه المصرف، عندما يحين تاريخ السداد في العقد الائتماني المبرم بين المقرض و المقرض".
بينما عرف (حماد , 2007 : 197):- " هو إمكانية حدوث أنحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوبة في تحقيقها كما هو متوقع ".

كما عرف(شريف , 2008 : 9):- " بأنها الخسارة التي تنتج من فشل المدين بتنفيذ التزاماته تجاه المصرف بالكامل وفق الشروط المحددة والمتفق عليها ".
وكذلك(Hull, 2010: 517):- " هي المخاطر التي يواجهها المصرف بسبب عدم إمكانية أو عدم رغبة المقرض بسداد البنود كل جزء من التزاماته".

وأيضاً عرف(عبد المطلب , 2011: 254):- " بأنها عدم قدرة الزبون على سداد القروض في تاريخ استحقاقه".

كما عرف(جاسم, 2012: 12):- " هي المخاطر التي ترتبط بطرفي العقد بالوفاء بالتزاماته اتجاه الطرف الثاني سواء كانت دفعات أصلية (أصل المبلغ) أو الفوائد المترتبة عليه والتي تسبب خسائر للطرف الدائن".

بينما عرف (دار سبع , 2017 : 15):- " بأنها احتمالية لتعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تنبذ العائد المتوقع على استثمار معين ".

من خلال ما تقدم عرفت الباحث مخاطر الائتمان :- " بأنها المخاطر التي تنشأ بعدم الرغبة أو المقدرة للزبون مما يسبب للزبون من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما ينتج عنه خسارة للمصرف،

تتعرض على المركز المالي للمصرف.

2.2.3: أنواع المخاطر الائتمانية:

من اشكال مخاطر الائتمان متمثلة كالتالي:-

أ- مخاطر السيولة:- يرتبط النشاط الائتماني للمصرف ارتباطاً وثيقاً مع مؤشرات الأداء في المصرف وخاصة مؤشرات الأداء المالي، ومن أهمها درجة السيولة، حيث أن النشاط الإقراضي والائتماني للمصرف يعتبران عاملان ضغط على درجة السيولة، كما أن خطر السيولة ينتج عن قيام بإتباع سياسة توسعية وعدم الاعتماد على مبدأ المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها.

ب- مخاطر التسعير:- يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي (شاهين , 2011 : 5).

ت- مخاطر عدم القدرة على السداد:- تحدث عندما تكون مصادر العمل وموارده المالية سواء الذاتية أو غير الذاتية لا تمكنه من الوفاء بالتزاماته، ويجب على المصرف الانتباه لطبيعة هيكل المركز المالي للعمل خلال السنوات السابقة من أجل تحديد مقدرة العمل على الوفاء بالتزاماته (حماد, 2007 : 246).

ث- مخاطر تآكل الضمانات:- تنتج عندما تكون الضمانات غير كافية ولا تغطي حجم الدين، بالإضافة إلى تحمل الخسائر عند التصرف بها، ولتفادي هذا الخطر يجب على المصرف طلب الضمانات التي تكون كافية لتغطية حجم الائتمان، كما يجب أن يتمتع الضمان بسهولة التسييل وألا يكون عرضة لفقدان القيمة مع مرور الزمن (الخطيب, 2007 : 154).

- ج- **مخاطر التركيز:-** تحدث هذه المخاطر عندما يتم إبرام اتفاق الائتمان الى مجموعة عملاء او منشأة محددة او كيان جغرافي محدد، كذلك يحدث خطر التركيز عندما يتبع المصرف سياسة محددة من الضمان في عقود الائتمان، ويمكن للمصرف تفادي هذا الخطر بالقيام بإنشاء محفظة ائتمانية تتسم بالتعدد سواءا كان عملاء او القطاعات او منطقة جغرافية، والتنوع من حيث الضمانات المطلوبة وتواريخ استحقاق ومقدار ما يُمنح من تسهيلات ائتمانية(شاهين, 2011: 6).
- ح- **المخاطر القانونية:-** يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية و تتطل من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة (صالح, 2009 : 9).

3.2.3: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:

تتمثل مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية وهي كالتالي:- (المالكي, 2014 : 51).

أ- القروض قصيرة الأجل:-

تعتبر القروض قصيرة الأجل من أهم المؤشرات المالية لتقدير وقياس مخاطرة الائتمان في المصارف، حيث يشير البسط إلى إجمالي (القروض قصيرة الأجل والتسهيلات المصرفية)، أما المقام فيمثل الموجودات الثابتة والمتداولة، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف لأن ذلك يعكس زيادة الائتمان النقدي المتمثل بالقروض القصير الأجل والتسهيلات المصرفية التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة(المالكي, 2014: 51).

ب- القروض الكلية:

تشير القروض الكلية إلى (نسبة القروض الكلية إلى الودائع الكلية) في حالة زيادتها عن الحدود المسموح بها إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف، كما (يعني ارتفاع هذه النسبة انخفاض سيولة المصرف عموماً وزيادة ربحيته الناشئة عن توظيف نسبة أعلى من الودائع في القروض).

ت - مخصص خسائر القروض:

يتكون بسط هذا المؤشر من مخصص خسائر القروض الذي يطلق عليه المصرف مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (ويتكون المقام من إجمالي الائتمان النقدي (إجمالي التسهيلات المصرفية) ، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الذي يفصح عن كيفية استعداد المصرف لمواجهة خسائر القروض من خلال بناء مخصصات خسائر القروض ، الذي يتم احتسابه من خلال تعليمات البنك المركزي العراقي في اللوائح الصادرة بهذا الخصوص .

ث - إجمالي القروض:

يشير إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية حيث تعكس زيادة القروض التي يجب على المصرف مواجهتها في حالة عدم اسدادها من المقرضين في تواريخ الاستحقاق.

من خلال ما تقدم يمكن تحديد المخاطر الائتمانية بنسبة القروض غير العاملة المتعثرة إلى إجمالي القروض، وأن هذا النسبة هي التي تحدد نسبة خسائر القروض بالنسبة إلى إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصرف، كما أنها تقيس حجم مخاطر التخلف عن سداد الإئتمان التي لحقت بالبنوك، وتحسب وفق المعادلة الآتية :- (Alshatti , 2015 : 338).

نسبة القروض غير العاملة المتعثرة إلى إجمالي القروض = نسبة القروض غير العاملة (المتعثرة)
إجمالي القروض

ج-مصادر المخاطر الائتمانية:

هناك العديد من اشكال الائتمان ، وتتمثل من خلال الآتي :- (حماد ، 2007 : 244) ،
(الخطيب ، 2007 : 152) .

أ- المخاطر المتعلقة بالزبون المقترض:- يرتبط هذا المصدر بالمقترض ذاته، وحيث يتعلق بشخصية وأهمية الزبون المقترض وسمعته الائتمانية والمركز المالي الذي يتمتع به، وكذلك مقدرة الزبون على السداد، وأن مخاطر الائتمان هنا تنشأ من التضليل والمبالغة في المعلومات التي يقدمها الزبون أو البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحليل قوة المركز المالي للمقترض، أو إذا

كانت البيانات المحصلة من عملية الاستعلام غير دقيقة وليست بالمستوى المطلوب.

ب- **المخاطر المتعلقة بنشاط الزبون المقترض:-** وتتضمن المخاطر الناتجة عن طبيعة النشاط الذي يمارسه الزبون المقترض، ونوع القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه والظروف العامة التي تحيط بنشاط الزبون، والحالة الاقتصادية السائدة، والظروف السياسية والاجتماعية، والتي ستؤثر في مقدرة العميل المقترض على السداد، حيث أي تأخر المدينين في السداد للزبون المقترض أو أفلاسهم وامتناعهم عن تسديد التزاماتهم سيؤدي إلى تأخر أو عدم مقدرة الزبون المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف .

ت- **المخاطر المتعلقة بالمصرف:-** أن هذه المخاطر تحدث نتيجة للتقييم الخاطئ من قبل موظفي المصرف عند عملية منح الائتمان، وعدم الاعتماد على المعايير الصحيحة والسليمة في ذلك، وهذا نتيجة لعدم التأكد من صحة المعلومات والبيانات التي تم جمعها بخصوص العميل المقترض، وسوء التحليل لهذه المعلومات، كما أنه من المخاطر المتعلقة بالمصرف ما يعرف بمخاطر تبادل المعلومات، حيث يجب تبادل وتشارك المعلومات بين القائمين على العملية الائتمانية.

4.1.3: مراحل إدارة المخاطر الائتمانية:

وتمر بالمراحل الآتية: (البشير وآخرون، 2019: 44).

- أ- تحديد المخاطر، تحديد نوعية المخاطر التي يتوقع أن يتعرض لها العمل المصرفي سواء أكانت مخاطر عامة أم مخاطر خاصة ، كذلك تحديد مصدر تلك المخاطر .
- ب- تقييم المخاطر، من خلال إعطاء صورة شاملة عن المخاطر ، مع ترتيبها وفقاً لجسامتها.
- ت- دراسة واختيار البدائل المناسبة للتعامل مع المخاطر واتخاذ القرار اللازم باختيار البديل المناسب ، سواء بتجنب تلك المخاطر أو توزيعها أو قبولها والتعامل معها .
- ث- مراقبة المخاطر وقياسها ان عملية خلق قرار ليصح مسار الانحراف ، يعتمد بشكل اساسي على التوقيت المناسب، و العائد من تخفيض مستوى المخاطر في كونه جهد غير متناهي و يعتبر من

اولويات العمل المصرفي.

خلص الباحثون الى أن مخاطر التمويل من المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف، وأن أي ضعف في إدارتها قد يؤدي الى فشل المصرف ، لأن النشاط التمويلي يعتبر محور النشاط المصرفي واي تعثر أو عدم إلتزام بشروط التمويل يؤثر على موقف السيولة ، والربحية ، لذلك يتطلب الأمر من إدارة المصرف وضع الاجراءات والضوابط الداخلية التي تلائم الظروف غير المؤكدة، لتقليل احتمالات حدوث مخاطر التمويل المصرفي.

5.2.3: العوامل المؤثرة في المخاطر الائتمانية:

هذا ويتفق كل من (Certified, 2010: 11) على أن المخاطر الائتمانية ترتبط بالعديد من مناطق الفحص في المصرف، ومن بينها مخاطر محفظة القروض والسلف التي قد تتحقق نتيجة لعوامل خارجية و أخرى داخلية يمكن بيانها على النحو الآتي:-

1. العوامل الخارجية:- وتشمل التغيرات في الأوضاع الاقتصادية واتجاه الاقتصاد القومي نحو الركود أو الكساد أو انهيار غير متوقع في أسواق المال.

2. العوامل الداخلية:- ويأتي على رأسها ضعف إدارة الائتمان ، وعدم كفاية جهاز التسليف جراء ضعف الخبرة، او انعدام التدريب على ادارة الائتمان، او عدم وجود سياسة ادارية حكيمة سواء لمنح الائتمان أم متابعته . كما حدد كل من Scott & Koch أن المخاطر الائتمانية يمكن أن تنشأ من عدة مصادر من أهمها:- (Scott, 2009: 122).

أ- نقص عمليات تنويع المحفظة الائتمانية.

ب- المصارف التي تواجه نمواً في محفظة الائتمان تواجه اخطار ائتمانية عالية.

ت- التحليل الائتماني والإجراءات أقل صرامة.

6.2.3: إدارة المخاطر الائتمانية:

إن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية هو "قياس حجم المخاطر" المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغائها نهائياً. ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة

المخاطر الائتمانية بالمصارف يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية: (يونس، 2013: 15).

أ- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر " تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.

ب- تعيين "مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي.

ت- خلق سياسة لتقييم المخاطر، مع التركيز على وضع سقف احترازي للسيولة و الائتمان
ث- الاستعانة بنظم المعلومات المتطورة و الحديثة في ادارة المخاطر، ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

ج- مراقبة و تقييم الاصول المصرفية باعتبارها اساس لتقييم المخاطر و الارباح. ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

ومن بين المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية هي مخاطر الائتمان، حيث تقوم المصارف بسلسلة من المعايير يُطلق عليها (ادارة مخاطر الائتمان) ليتم من خلالها قياس و تحديد و مراقبة المخاطر الائتمانية و تقييمها.

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية (أبو عبيد، 2010: 7)، وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي: (يونس، 2013: 18).

1. **المنهج التمييزي:-** يقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة

الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في الوفاء بتسديد القرض مع الفوائد في تاريخ المحدد سلفاً وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له.

2. **المنهج التجريبي:** - بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

7.2.3: إدارة المخاطر في المصارف العراقية

تعد المنظومة المصرفية في العراق عرضة لمخاطر عديدة، وقد لوحظ أن هذه المخاطر قد ازدادت وتغيرت في طبيعتها مؤخراً، لأن طبيعة عمل المصارف تفرض ضرورة خلق نظام يعمل على متابعة وتقييم مستمر و قدرتها على تحديد المخاطر و القدرة على قياسها، مع خلق آلية عمل و ضوابط فعالة لحماية المصارف من خطر الحالي و المستقبلي.

يعتقد معظم خبراء المصارف إن " المخاطرة والائتمان تؤام " بمعنى ارتباط كل منهما بالآخر. وهذا يعني إن المصارف لا تستطيع تفادي المخاطرة بنسبة (100%). كما إن المخاطرة يجب أن تكون محسوبة من كافة الجوانب لضمان تحقق الأمان في العمل المصرفي. وبالنظر لإرتباط المخاطر بالائتمان فإن المصرف يستطيع أن يتخذ بعض الاجراءات للحد من المخاطر من خلال تحري الدقة في إختيار العملاء وأخذ الضمانات الكافية . ويلعب البنك المركزي العراقي دوراً هاماً في الحد من مخاطر الائتمان من خلال أدوات الرقابة على الائتمان، وضبط أداء المصارف على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للانهييار وهو ما تكلفت به لجنة بازل في بنك التسويات الدولية بوضع معايير وقواعد موحدة لضبط إداء العمل المصرفي .

ويهدف عمل البنك المركزي العراقي الى إرساء الثقة بالنظام المالي والمصرفي، كما يتوخى من القرارات التي يصدرها أن يتجنب نظامه المصرفي أية أزمة قد تطال هذا النظام ولا يستطيع أي بنك مركزي منع أزمة في مصرف ما وإنما يساعده على التحكم بها كي لا تتوسع وتشمل النظام المصرفي ككل. أن الصلاحيات التي أعطاها المشرع للبنك المركزي العراقي، هي التي تؤهله المحافظة على النظام المصرفي . فكلما زادت إستقلالية البنك المركزي العراقي ، كما زادت قدرته على الحفاظ على المصارف المؤتمنة على الثروة الوطنية والمسؤولة عن النشاط الاقتصادي . وعلى كل بنك مركزي أن يعمل على انخراط قطاعه المصرفي في العولمة المالية ، فيتبع المعايير الدولية من جهة والشفافية من جهة أخرى(الخزرجي، 2014: 4).

إن مقررات بازل وتوجهات مؤسسات التقييم الدولية، تربط بين التقييم السيادي ومخاطر القطاع المصرفي. فابتعاد المصارف عن تسليف الدولة لا يكفي لحمايتها من التأثير بسلبيات مالية عامة متعززة في إدائها، ومخلفة للعجز وتنامي الدين، وذلك لأن انهيار العملة الوطنية يبقى الخطر الأكبر على تلك المصارف، الأمر الذي يزعزع الثقة، ويؤدي الى خروج الأموال وتراجع القدرة الشرائية وإرتفاع الفوائد، وهذه العوامل لها آثار سلبية على سيولة المصارف من خلال تراجع الودائع وزيادة القروض المشكوك في تحصيلها مما يشكل خطراً على القطاع المصرفي ككل .

كل ذلك يبرر تدخل البنك المركزي العراقي بشؤون المالية العامة، ويكون من صلب عمله الدفاع عن النظام المصرفي، ومن جانب آخر يمكن للبنك المركزي العراقي التحرك بسرعة من خلال إصدار قرارات وقائية للحد من المخاطر . وقد قامت لجنة للرقابة الدولية (بازل) بكامل واجباتها وعملت باستقلالية ، فنالت تقديراً محلياً ودولياً. وقد تزايدت وتنوعت المخاطر القانونية، المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف وغيرها. وأصبح موضوع تصنيف المخاطر يقع في قلب الاعمال المصرفية(الخزرجي، 2014: 5).

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي للبحث

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي للبحث

تمهيد:

إن الإطار التطبيقي هو أحد التصنيفات المتعلقة بالأبحاث والدراسات، ويندرج تحت اسم الأبحاث أو التطبيقية كل من البحوث العلمية، والبحوث التقنية التطويرية، والبحوث العلمية الأولية، وبحوث الأقلية أو المواءمة. يهدف الإطار التطبيقي إلى حل مشكلة قائمة عبر التعرف على كافة الجوانب التي تحيط بالمشكلة، ويجب على الباحث العلمي اتباع الشفافية والموضوعية لأقصى درجة في تلك النوعية من الأبحاث والدراسات من أجل الحصول أفضل النتائج، ويجب استخدام القرائن والدلالات في ذلك، وبعد الانتهاء من مرحلة النتائج يكون الباحث قد أجلى المشكلة بشكل واضح، ومن ثم وضع معالجات لخصت بمقترحات وتوصيات.

من خلال ما تقدم يقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول:- منهجية البحث وإجراءاتها.
- المبحث الثاني:- تحليل النتائج والمناقشة.

المبحث الأول

منهجية البحث وإجراءاتها

يقدم الباحث وصفاً دقيقاً للمنهجية المتبعة، وتوصيف الإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم الأداة (الاستبانة) التي استخدمها الباحث في جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث، كما تناول الإجراءات الخاصة في التحقق من صدق الأداة وثباتها، والأدوات الإحصائية التي استعملها الباحث.

1.1.4: المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

1.1.1.4: المنهج المستخدم:

تم الاعتماد في هذا البحث على المقاربة الاستنباطية كمنهج عام للبحث وتم الاستناد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الكمي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة لإعداد الجانب النظري للبحث وتحليل النتائج للجانب العملي، نظراً لمناسب هذه المقاربة والنهج لطبيعة البيانات في الدراسة.

2.1.1.4: أدوات البحث:

تم الاعتماد على الكتب والمرجعيات والدوريات المتعلقة بمتغيري الدراسة في وصف الجانب النظري في الدراسة، كما تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من الإداريين في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2.1.4 مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في

محافظة البصرة، أما عينة البحث قام الباحث بتوزيع استمارة استبيان البالغ عددها (150) استمارة ، وهي عينة عشوائية، وتستطيع هذه الشريحة استيعاب موضوع الدراسة والإجابة على فقراتها، حيث تم استغلال تواجدهم أثناء عملهم في المصارف العاملة في محافظة البصرة، وتم استبعاد (3) استبانة لعدم صلاحيتها ليصبح العدد (147) استبانة، حيث تم تفرغ اجاباتهم لمعرفة آرائهم ولاختبار فرضيات الدراسة.

3.1.4: مصادر الحصول على البيانات:

تم استعمال المصدرين الرئيسيين لجمع المعلومات:

1. المصادر الثانوية: وذلك لكتابة المفاهيم النظرية المتعلقة بالإطار النظري، فقد تم استعمال المصادر الثانوية مثل الكتب، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي ناقشت موضوع البحث.
2. المصادر الأولية: لكتابة الجانب العملي الخاص بالدراسة فقد تم جمع المعلومات الأولية من خلال الاستبيان الذي استخدم كأداة رئيسية للبحث، وقد تم تفرغ وتحليل البيانات باستعمال برنامج SPSS.

4.1.4: تصميم أداة البحث (الاستبانة):

يقصد بأداة البحث (الاستبانة) هي الوسيلة التي استخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع البحث، وهناك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للبحث، وقد إعتد الباحث على الإستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من مجتمع البحث.

تعد مرحلة جمع المعلومات من أصعب مراحل البحث العلمي، خاصة بما يخص اداة جمع البيانات المناسبة لهدف ومجتمع الدراسة، فالباحث اعتمد على إطار نظري محدد قائم على مجموعة من الفرضيات كأساس للقيام بالدراسة الميدانية وتحديد مختلف متغيرات الدراسة التابعة منها والمستقلة.

ولتحقيق هدف الدراسة قامت قام الباحث بجمع البيانات باستعمال قائمة الاستبيان والتي تم إعدادها بالاستناد على الأفكار التي تم الحصول عليها من خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة في الموضوع مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الاطالة عند طرح الأسئلة لضمان سرعة الإجابة، واستخدام لغة مفهومة، اعتماد الأسئلة المباشرة.

تم تصميم الاستبانة، بالاعتماد على الدراسات السابقة، المرجعيات المتعلقة بالموضوع كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (2): تصميم الاستبانة والهدف منها

أجزاء الاستبانة	الهدف	عدد الأسئلة	المراجع
المعلومات الشخصية	لمعرفة اتجاهات أفراد العينة المدروسة.	4	عدة مصادر مرتبطة بالموضوع
الهيكل التمويلي	يساعد المصرف على زيادة أرباحه في شكل عوائد أعلى للمساهمين.	18	(البشير وآخرون، 2019)
المخاطر الائتمانية	لتحديد أثر الهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	10	(البشير وآخرون، 2019)

المصدر: إعداد الباحث.

من خلال الجدول أعلاه أشتملت استمارة الاستبيان على جزأين أساسيين:

- الجزء الأول:- يخصص هذا الجزء لجمع معلومات شخصية عن أفراد مجتمع الدراسة، إذ احتوى على (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، الخبرة العلمية، المؤهل العلمي).
- الجزء الثاني:- إذ يحتوى هذا الجزء على (28) فقرة، مقسمه إلى محورين:

- **المحور الأول:** يتمثل بالهيكل التمويلي ويكون عدد فقراتها (18) فقرة، يحتوي على ثلاثة أبعاد وهما (التمويل الذاتي، التمويل غير الذاتي، هيكل التمويل الأمثل)، وكل بعد من هذه الأبعاد يحتوي على (6) فقرات.

- **المحور الثاني:** يتمثل بالمخاطر الائتمانية، وتكون عدد فقراتها (10) فقرات. تم اعتماد مقياس Likert Scale المكون من خمس درجات لتحديد مدى أهمية كل بند من بنود الاستبانة، إذ يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار على مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يتكون منها مقياس الاتجاه المقترح وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): تحديد مقياس الأهمية

الدرجة	1	2	3	4	5
الأهمية	لا أتفق بشدة	أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث.

قام الباحث بوضع مقياس ترتيبى لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً وذلك للاستفادة من هذا المقياس عند تحليل النتائج، وارتأى الباحث استخدام المعادلة التالية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبدل - الحد الأدنى للبدل) / عدد المستويات المطلوبة.

$$0.85 = 5 / (1 - 6)$$

جدول رقم (4): مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

المتوسط	المقياس	التقدير
4.20 إلى 5.00	أتفق بشدة	مرتفع جداً
من 3.40 إلى 4.20	أتفق	مرتفع

من 2.60 إلى 3.40	محايد	وسط
من 1.80 إلى 2.60	لا أتفق	ضعيف
من 1.00 إلى 1.80	لا أتفق بشدة	ضعيف جداً

المصدر: من إعداد الباحث.

5.4.1: متغيرات البحث

- أ- الهيكل التمويلي:- هو التمويل الدائم الذي يتألف من التمويل الممتلك (رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة، والمقترض طويل الأجل) في المصارف.
- ب- المخاطر الائتمانية:- هي مخاطر تنشأ من عدم الرغبة أو المقدرة للزبون مما يسبب للزبون من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف م تخلق خسارة للمصرف، و المركز المالي يتعرض لمخاطر ويعرض كبيرة

6.1.4: صدق وثبات أداة البحث

إن اختبار ثبات وصدق أداة البحث من العناصر الأساسية التي يجب على الباحث أن يضعها في اعتباره قبل أن يبدأ بجمع بياناته وتوزيعها على المشاركين في العينة، وهذا من أجل برهنة مدى صلاحيتها ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياتها.

1.6.1.4: اختبار صدق أداة البحث:

يعبر صدق أداة البحث على مدى قدرة المؤشرات على قياس المفهوم المراد قياسه، أي مدى قدرة فقرات الاستبيان على قياس ما وضعت من أجلها، ويمكن قياس صدق أداة الدراسة ظاهرياً أو بنائياً. و حساب صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson) بين درجات كل فقرة من فقرات محاور قائمة الاستبيان كما يلي:

1.1.6.1.4: صدق أداة البحث لأبعاد الهيكل التمويلي

يتضمن الهيكل التمويلي على ثلاثة أبعاد وهما: التمويل الذاتي (حقوق الملكية)، التمويل غير الذاتي (التمويل بغير الحقوق)، الهيكل المالي الأمثل.

أ. التمويل الذاتي (حقوق الملكية):

يتبين من خلال جدول رقم (5) أن معامل ارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارة بعد التمويل الذاتي (حقوق الملكية) كانت موجبة، وقد بلغ مجموع معامل الارتباط لهذا البعد (0.761)، ويتبين أن جميع معاملات الارتباط دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) مما يشير لصنع الاتساق الداخلي بين عبارات هذا البعد.

جدول رقم (5):

صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد التمويل الذاتي (حقوق الملكية)

ت	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يعتبر التمويل الذاتي الضامن الوحيد على وجود واستمرارية العملاء في المصارف.	0.758	0.000
2	التمويل بحقوق الملكية يعبر عن قوة المركز المالي للعملاء في المصرف.	0.761	0.000
3	تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العملاء يعتمدون على مواردهم الذاتية.	0.778	0.000
4	يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف التفاوضي للعملاء في المصرف عند الاقتراض.	0.763	0.000
5	يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المحتمل للعملاء، وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة.	0.747	0.000

0.000	0.759	6 يعطي التمويل بحقوق الملكية (الأسهم، الأرباح) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.
0.000	0.761	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS)

ب. التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير):

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن معامل ارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارة بعد التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير) كانت موجبة، وقد بلغ مجموع معامل الارتباط لهذا البعد (0.756)، ويتبين أن جميع معاملات الارتباط دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) مما يشير لصدق الاتساق الداخلي بين عبارات هذا البعد.

جدول رقم (6):

صدق الاتساق الداخلي لعبارة بعد التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير)

ت	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان عملاء المصرف لهم تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف.	0.764	0.000
2	اعتماد العملاء على التمويل غير الذاتي في معاملاته مؤشر غير جيد لمانحي الائتمان المصرفي.	0.747	0.000

3	يعمل التمويل بحقوق الغير على اضعاف الموقف التفاوضي لعملاء المصرف عند الاقتراض.	0.749	0.000
4	يعطي اعتماد العملاء على حقوق الغير (القروض - السندات) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.	0.758	0.000
5	اعتماد العملاء على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي.	0.751	0.000
6	كلما زادت الأموال المقرضة من المصرف كلما أنخفضت كلفة التمويل وارتفعت بالمقابل القيمة السوقية للعملاء في المصرف.	0.763	0.000
المجموع		0.756	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

ت. الهيكل المالي الأمثل:

يتضمن جدول رقم (7) أن معامل ارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارة بعد الهيكل المالي الأمثل كانت موجبة، وقد بلغ مجموع معامل الارتباط لهذا البعد (0.756)، ويتبين أن جميع معاملات الارتباط دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) مما يشير لصدق الاتساق الداخلي بين

عبارات هذا البعد.

جدول رقم (7):

صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد الهيكل المالي الأمثل

ت	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان.	0.763	0.000
2	يهتم مانحي الائتمان بتقييم جانب الأصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم.	0.744	0.000
3	يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي.	0.763	0.000
4	تتضمن مكونات الهيكل المالي معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة عملاء المصرف للوفاء بالتزاماته المستقبلية.	0.760	0.000
5	تختلف استخدامات مصادر الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان في المصرف.	0.761	0.000

0.000	0.758	6 التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء في المصرف.
0.000	0.757	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

2.1.6.1.4: صدق أداة البحث لمحور المخاطر الائتمانية

يتضح من خلال الجدول رقم(8) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لعبارة محور المخاطر الائتمانية كانت موجبة، وقد بلغ مجموع معامل الارتباط لهذا المحور (0.762)، ويتبين أن جميع معاملات الارتباط دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) مما يشير لصدق الاتساق الداخلي بين عبارات هذا المحور .

جدول رقم (8):

صدق الاتساق الداخلي لعبارة محور المخاطر الائتمانية

ت	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر.	0.783	0.000
2	يهتم المصرف بتجويد وتنفيذ القرارات المالية المبنية على دراسة ومكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية.	0.757	0.000

0.000	0.761	النظام المصرفي يحتوي على نظام تدقيق مالي مبني على المخاطر.	3
0.000	0.786	يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل لمخاطر العملاء واتخاذ الإجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر.	4
0.000	0.749	المنافسة الحادة بين المصارف والاسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر وزيادة احتمال حدوثها.	5
0.000	0.767	يلتزم المصرف بقياس الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منحهم الائتمان المصرفي مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.	6
0.000	0.751	يقوم المصرف بمتابعة الظروف المحيطة بالعملاء ورصد الانحرافات التي تظهر في البيئة التي يعمل فيها عملاء المصرف.	7

0.000	0.768	يقوم المصرف بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفي اللازمة لتقليل المخاطر.	8
0.000	0.756	يلتزم البنك بعد تقديم الائتمان المصرفي بمتابعة المركز المالي للعملاء وتقييم ربحيته بصورة دورية مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.	9
0.000	0.743	يعتمد المصرف بصورة مبالغية على الضمانات ولا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العملاء على السداد.	10
0.770	0.763	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

2.6.1.4: اختبار ثبات أداة البحث:

يعبر الثبات على مدى دقة أداة القياس ومدى اتساق مؤشرات، فهو يسمح بتحديد إلى أي مدى يمكن الوثوق بأداة القياس. تم حساب معامل ألفا كرو نباخ لقياس درجة الثبات للاستبانة بدلالة الاتساق الداخلي، والذي يقيس نسبة تباين الإجابات ومدى الثبات والترابط الداخلي لأسئلة الاستبانة.

1.2.6.1.4: اختبار ثبات أداة البحث لأبعاد الهيكل التمويلي:

يتضمن الهيكل التمويلي على ثلاثة أبعاد وهما: التمويل الذاتي (حقوق الملكية)، التمويل غير

الذاتي (التمويل بغير الحقوق)، الهيكل المالي الأمثل.

أ. اختبار ثبات أداة البحث لبعد التمويل الذاتي (حقوق الملكية):

يتضمن من خلال الجدول رقم (9) ثبات أداة البحث لفقرات بعد التمويل الذاتي (حقوق الملكية)، حيث بلغت قيمة معامل الثبات (معامل ألفا كرونباخ) لجميع فقرات بعد التمويل الذاتي (0.742) وتعتبر هذه القيمة مرتفعة، وبالتالي يمكن الإعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج البحث، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الإستبانة الخاصة بكل فقرة من فقرات هذا البعد كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات وهو (0.60)، ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، وبالتالي فإنه يمكن تعميم النتائج على مجتمع البحث.

جدول رقم (9):

ثبات أداة البحث لعبارات بعد التمويل الذاتي (حقوق الملكية)

ت	الفقرات	معامل الثبات
1	يعتبر التمويل الذاتي الضامن الوحيد على وجود واستمرارية العملاء في المصرف.	0.748
2	التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعملاء في المصرف.	0.736
3	تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العملاء يعتمدون على مواردهم الذاتية.	0.741
4	يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف التفاوضي للعملاء في المصرف عند الاقتراض.	0.745

0.742	يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المحتمل للعملاء، وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة.	5
0.743	يعطي التمويل بحقوق الملكية (الأسهم، الأرباح) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.	6
0.742	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

ب. اختبار ثبات أداة البحث لبعد التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير):

يتضح من خلال الجدول رقم (10) ثبات أداة البحث لفقرات بعد التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير)، و قدّرت نسبة معامل الثبات (معامل ألفا كرونباخ) لجميع فقرات بعد التمويل غير الذاتي (0.738) وتعتبر هذه القيمة مرتفعة، وبالتالي يمكن الاعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج البحث، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الاستبانة الخاصة بكل فقرة من فقرات هذا البعد كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات وهو (0.60)، ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، وبالتالي فإنه يمكن تعميم النتائج على مجتمع البحث.

جدول رقم (10):

ثبات أداة البحث لعبارات بعد التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير)

ت	الفقرات	معامل الثبات
1	تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان عملاء المصرف لهم تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف.	0.744
2	اعتماد العملاء على التمويل غير الذاتي في معاملاته مؤشر غير جيد لمانحي الائتمان المصرفي.	0.741

3	يعمل التمويل بحقوق الغير على اضعاف الموقف التفاوضي لعملاء المصرف عند الاقتراض.	0.739
4	يعطي اعتماد العملاء على حقوق الغير (القروض - السندات) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.	0.751
5	اعتماد العملاء على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي.	0.758
6	كلما زادت الأموال المقترضة من المصرف كلما أنخفضت كلفة التمويل وارتفعت بالمقابل القيمة السوقية للعملاء في المصرف.	0.691
المجموع		0.738

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

ت. اختبار ثبات أداة البحث لبعد الهيكل المالي الأمثل:

يتضح من خلال الجدول رقم (11) ثبات أداة البحث لفقرات بعد الهيكل المالي الأمثل، حيث بلغت قيمة معامل الثبات (معامل ألفا كرونباخ) لجميع فقرات بعد التمويل غير الذاتي (0.744) وتعتبر هذه القيمة مرتفعة، وبالتالي يمكن الإعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج البحث، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الإستبانة الخاصة بكل فقرة من فقرات هذا البعد كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات وهو (0.60)، ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، وبالتالي فإنه يمكن تعميم النتائج على مجتمع البحث.

جدول رقم (11):

ثبات أداة البحث لعبارات بعد الهيكل المالي الأمثل

ت	الفقرات	معامل الثبات
---	---------	--------------

0.739	يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان.	1
0.753	يهتم مانحي الائتمان بتقييم جانب الأصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم.	2
0.749	يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي.	3
0.746	تتضمن مكونات الهيكل المالي معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة عملاء المصرف للوفاء بالتزاماته المستقبلية.	4
0.743	تختلف استخدامات مصادر الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان في المصرف.	5
0.737	التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء في المصرف.	6
0.744	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

2.2.6.1.4: اختبار ثبات أداة البحث لمحور المخاطر الائتمانية:

يتضمن جدول رقم (12) ثبات أداة البحث لفقرات محور المخاطر الائتمانية حيث بلغت قيمة معامل الثبات (معامل ألفا كرونباخ) لجميع فقرات محور المخاطر الائتمانية (0.738) وتعتبر هذه القيمة مرتفعة، وبالتالي يمكن الاعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج البحث، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الاستبانة الخاصة بكل فقرة من فقرات هذا البعد كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات وهو (0.746)، ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، وبالتالي فإنه يمكن تعميم النتائج على مجتمع البحث.

جدول رقم (12):

ثبات أداة البحث لعبارة محور المخاطر الائتمانية

ت	الفقرات	معامل الثبات
1	يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر.	0.736
2	يهتم المصرف بتجويد وتفعيل القرارات المالية المبنية على دراسة ومكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية.	0.745
3	يوجد بالمصرف نظام تدقيق مالي مبنى على المخاطر.	0.742
4	يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل لمخاطر العملاء واتخاذ الإجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر.	0.749
5	المنافسة الحادة بين المصارف والاسراع في منح التسهيل الائتماني الذي تقتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر وزيادة احتمال حدوثها.	0.738
6	يلتزم المصرف بقياس الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منحهم الائتمان المصرفي مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.	0.741
7	يقوم المصرف بمتابعة الظروف المحيطة بالعملاء ورصد الثغرات في البيئة التي يعمل فيها عملاء المصرف.	0.744
8	يقوم المصرف بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفي اللازمة للحد من الخاطر.	0.748

0.746	يلتزم المصرف بعد تقديم الائتمان المصرفي بمتابعة المركز المالي للعملاء وتقييم ربحيته بصورة دورية مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.	9
0.737	يعتمد المصرف بصورة مبالغية على الضمانات ولا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العملاء على السداد.	10
0.746	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS)

المبحث الثاني

تحليل النتائج والمناقشة

يساهم هذا المبحث بشكل رئيسي إلى عرض نتائج التحليل الاحصائي التي تم التوصل إليها، وسوف يتم في هذا الفصل وصف أفراد عينة البحث، وكذلك عرض لأسئلة البحث ومن ثم اختبار فرضيات البحث.

1.2.4: وصف خصائص عينة البحث:

سوف يتم تناول تحليل النتائج المتعلقة بخصائص عينة البحث:

1.1.2.4: النوع الاجتماعي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن (84.5 %) من أفراد العينة هم من الذكور وهي النسبة الأعلى، ثم تليها أفراد العينة من الإناث بنسبة (15.5 %) وهي النسبة الأدنى.

جدول رقم (13):

توزيع أفراد عينة البحث حسب (النوع الاجتماعي)

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة %
ذكر	124	84.5 %
أنثى	23	15.5 %
المجموع	147	100 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

2.1.2.4: الفئة العمرية:

يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن (56.5 %) من أفراد العينة هم من الفئة العمرية (35 - 45 سنة) وهي النسبة الأعلى، ثم تليها الفئة العمرية من (25 - 35 سنة) بنسبة (26.5 %)، ثم تليها الفئة العمرية (45 سنة فما فوق) بنسبة (11.5 %)، وأخيراً تليها الفئة العمرية من (20 - 25 سنة) بنسبة (5.5 %) وهي النسبة الأدنى.

جدول رقم (14):

توزيع أفراد عينة البحث حسب (الفئة العمرية)

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
من 20 - 25 سنة	8	5.5 %
من 25 - 35 سنة	39	26.5 %
من 35 - 45 سنة	83	56.5 %
45 سنة فما فوق	17	11.5 %
المجموع	147	100 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

3.1.2.4: الخبرة العلمية:

يتضح من خلال الجدول رقم(15) أن (39.0 %) من أفراد العينة هم من الفئة التي لديهم خبرة علمية من (5 - 10 سنة) وهي النسبة الأعلى، ثم تليها الخبرة العلمية من (10 - 15 سنة) بنسبة (39.0 %)، ثم تليها الخبرة العلمية من (15 سنة فما فوق) بنسبة (18.0 %)، وأخيراً تليها الخبرة العلمية (الأقل من 5 سنوات) بنسبة (19.0 %) وهي النسبة الأدنى.

جدول رقم (15):

توزيع أفراد عينة البحث حسب (الخبرة العلمية)

الخبرة العلمية	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	19	12.0%
من 5 - 10 سنة	58	39.0%
من 10 - 15 سنة	46	31.0%
15 سنة فما فوق	24	18.0%
المجموع	147	100 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

4.1.2.4: المؤهل العلمي:

يتضح من خلال الجدول رقم(16) أن (73.5 %) من أفراد العينة هم من حاملي شهادة البكالوريوس وهي النسبة الأعلى، ثم تليها فئة الأفراد حاملي شهادة الماجستير بنسبة (15.5 %)، ثم تليها فئة الأفراد حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة (6.5 %)، أما الأفراد حاملي شهادة الدبلوم فبلغت

نسبتهم (4.5 %) وهي النسبة الأدنى.

جدول رقم (16):

توزيع أفراد عينة البحث حسب (المؤهل العلمي)

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم	7	4.5%
بكالوريوس	108	73.5%
ماجستير	23	15.5%
دكتوراه	9	6.5%
المجموع	147	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS).

2.2.4: الدراسة الوصفية لمتغيرات البحث:

فيما يلي سيتم تناول تحليل النتائج المتعلقة بفقرات عينة البحث:

1.2.2.4: دراسة المتغير المستقل (الهيكل التمويلي):

شملت الدراسة الوصفية أبعاد المتغير المستقل (الهيكل المالي) كالآتي:

أ. التمويل الذاتي (حقوق الملكية):

سيتم في هذا البعد تفسير عبارات بعد التمويل الذاتي (حقوق الملكية) واستخراج الوسط الحسابي،

والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات هذا البعد، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول رقم (17).

جدول رقم (17):

تفسير نتائج فقرات بعد التمويل الذاتي (حقوق الملكية)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يعتبر التمويل الذاتي الضامن الوحيد على وجود واستمرارية العملاء في المصرف.	4.0	0.730
2	التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعملاء في المصرف.	3.8	0.668
3	تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العملاء يعتمدون على مواردهم الذاتية.	4.2	0.623
4	يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف التفاوضي للعملاء في المصرف عند الاقتراض.	4.0	0.727
5	يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المحتمل للعملاء، وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة.	3.6	0.766
6	يعطي التمويل بحقوق الملكية (الأسهم، الأرباح) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.	3.9	0.734

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول أعلاه إن أعلى متوسطاً حسابياً حصلت عليه الفقرة (3) "تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العملاء يعتمدون على مواردهم الذاتية"، بمتوسط حسابي (4.2)، وانحراف

معياري (0.623)، وهو يقابل درجة أتفق بشدة على مقياس (Likert quintet). أما أقل نسبة حصلت عليه الفقرة (5) " يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المحتمل للعملاء، وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة"، بمتوسط حسابي (3.6)، وانحراف معياري (0.766) وهو يقابل درجة أتفق على مقياس (Likert quintet).

ب. التمويل غير الذاتي الذاتي (التمويل بحقوق الغير):

سيتم في هذا البعد تفسير عبارات بعد التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير) واستخراج الوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات هذا البعد.

جدول رقم (18):

تفسير نتائج فقرات بعد التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان عملاء المصرف لهم تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف.	3.9	0.757
8	اعتماد العملاء على التمويل غير الذاتي في معاملاته مؤشر غير جيد لمانحي الائتمان المصرفي.	4.0	0.667
9	يعمل التمويل بحقوق الغير على اضعاف الموقف التفاوضي لعملاء المصرف عند الاقتراض.	4.3	0.671
10	يعطي اعتماد العملاء على حقوق الغير (القروض - السندات) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.	3.9	0.720
11	اعتماد العملاء على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي.	4.0	0.637

12	كلما زادت الأموال المقترضة من المصرف كلما أنخفضت كلفة التمويل وارتفعت بالمقابل القيمة السوقية للعملاء في المصرف.	3.8	0.729
----	--	-----	-------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يتضمن الجدول أعلاه إن أعلى متوسطاً حسابياً حصلت عليه الفقرة (9) "يعمل التمويل بحقوق الغير على اضعاف الموقف التفاوضي لعملاء المصرف عند الاقتراض"، بمتوسط حسابي (4.3)، وانحراف معياري (0.671)، وهو يقابل درجة أتفق بشدة على مقياس (Likert quintet). أما أقل نسبة حصلت عليه الفقرة (12) "كلما زادت الأموال المقترضة من المصرف كلما أنخفضت كلفة التمويل وارتفعت بالمقابل القيمة السوقية للعملاء في المصرف"، بمتوسط حسابي (3.8)، وانحراف معياري (0.729) وهو يقابل درجة أتفق على مقياس (Likert quintet).

ت. الهيكل المالي الأمثل:

سيتم في هذا البعد تفسير عبارات بعد الهيكل المالي الأمثل واستخراج الوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات هذا البعد.

جدول رقم (19):

تفسير نتائج فقرات بعد الهيكل المالي الأمثل

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
13	يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان.	4.1	0.729
14	يهتم مانحي الائتمان بتقييم جانب الأصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم.	4.0	0.731

15	يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي.	4.0	0.728
16	تتضمن مكونات الهيكل المالي معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة عملاء المصرف للوفاء بالتزاماته المستقبلية.	4.2	0.621
17	تختلف استخدامات مصادر الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان في المصرف.	4.1	0.679
18	التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء في المصرف.	4.3	0.613

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يتضمن الجدول أعلاه إن أعلى متوسطاً حسابياً حصلت عليه الفقرة (19) "التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء في المصرف"، بمتوسط حسابي (4.3)، وانحراف معياري (0.613)، وهو يقابل درجة أتفق بشدة على مقياس (Likert quintet). أما أقل نسبة حصلت عليه الفقرة (15) "يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي"، بمتوسط حسابي (4.0)، وانحراف معياري (0.728) وهو يقابل درجة أتفق على مقياس (Likert quintet).

2.2.2.4: دراسة المتغير التابع (المخاطر الائتمانية):

سيتم في هذا المحو تفسير عبارات المخاطر الائتمانية واستخراج الوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات هذا المحور، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول رقم (20).

جدول رقم (18):

تفسير نتائج فقرات محور المخاطر الائتمانية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
19	يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر.	4.2	0.690
20	يهتم المصرف بتجويد وتفعيل القرارات المالية المبنية على دراسة ومكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية.	4.1	0.653
21	يوجد بالمصرف نظام تدقيق مالي مبنى على المخاطر.	4.2	0.731
22	يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل لمخاطر العملاء واتخاذ الإجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر.	4.3	0.641
23	المنافسة الحادة بين المؤسسات المصرفية والاسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر وزيادة احتمال حدوثها.	3.9	0.753
24	يلتزم المصرف بقياس الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منحهم الائتمان المصرفي مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.	4.1	0.685
25	يقوم المصرف بمتابعة الظروف المحيطة بالعملاء ورصد التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يعمل فيها عملاء المصرف.	4.0	0.789

26	يقوم المصرف بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفي اللازمة للحد من المخاطر.	4.2	0.634
27	يلتزم المصرف بعد منح الائتمان المصرفي بمتابعة المركز المالي للعملاء وتقييم ربحيته بصورة دورية مما يساهم في الحد من المخاطر المصرفية.	4.1	0.723
28	يعتمد المصرف بصورة مبالغية على الضمانات ولا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العملاء على السداد.	4.0	0.738

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول أعلاه إن أعلى متوسطاً حسابياً حصلت عليه الفقرة (22) " أن المصرف يقوم بإجراء تقييم شامل لمخاطر العملاء واتخاذ الإجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر"، بمتوسط حسابي (4.3) ، وانحراف معياري (0.641)، وهو يقابل درجة أتفق بشدة على مقياس (Likert quintet). أما أقل نسبة حصلت عليه الفقرة (23) " المنافسة الحادة بين المصارف والاسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر وزيادة احتمال حدوثها"، بمتوسط حسابي (3.9)، وانحراف معياري (0.753) وهو يقابل درجة أتفق على مقياس (Likert quintet).

3.2.4: اختبار فرضيات البحث

أن فرضية البحث مفادها " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية". وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: -

- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للتمويل الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.
- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للتمويل الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط (One Simple T-test) لتأثير التمويل الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية.

جدول رقم (19):

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير التمويل الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية

المتغير التابع	DF درجات الحرية	β درجة التأثير	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
المخاطر الائتمانية	1	0.742	9.768	0.000
	146			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يوضح الجدول رقم (19) أن نتائج التحليل أظهرت وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد التمويل الذاتي (حقوق الملكية) في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية. وفي السياق ذاته أظهرت نتائج التحليل أن قيمة T المحسوبة والتي بلغت (9.768) هي دالة عند مستوى (0.05)، وكما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.742) وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على "بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للتمويل الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية".

الفرضية الفرعية الثانية:-

- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للتمويل غير الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.
- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للتمويل غير الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط (One Simple T-test) لتأثير التمويل غير الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية.

جدول رقم (20):

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير التمويل غير الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية

المتغير التابع	DF	β	T	Sig*
درجات الحرية	درجة التأثير	المحسوبة	مستوى الدلالة	
1	0.738	11.164	0.000	
146				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يوضح الجدول رقم (20) أن نتائج التحليل أظهرت وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير) في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية. وفي السياق ذاته أظهرت نتائج التحليل أن قيمة T المحسوبة والتي بلغت (11.164) هي دالة عند مستوى (0.05)، وكما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.738) وعليه ترفض الفرضية العمدية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على " بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للتمويل غير الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية".

الفرضية الفرعية الثالثة:-

- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للهيكل المالي الأمثل في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.
- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للهيكل المالي الأمثل في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية.

جدول رقم (21) يوضح مخرجات اختبار تحليل الانحدار البسيط (One Simple T-test) لتأثير الهيكل المالي الأمثل في الحد من المخاطر الائتمانية.

جدول رقم (21):

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الهيكل المالي الأمثل في الحد من المخاطر الائتمانية

المتغير التابع	DF	β	T	Sig*
درجات الحرية	درجة التأثير	المحسوبة	مستوى الدلالة	
1	0.744	10.431	0.000	المخاطر الائتمانية
146				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يوضح الجدول رقم (21) أن نتائج التحليل أظهرت وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد الهيكل المالي الأمثل في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية. وفي السياق ذاته أظهرت نتائج التحليل أن قيمة T المحسوبة والتي بلغت (10.431) هي دالة عند مستوى (0.05)، وكما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.744) وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على "بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) للهيكل المالي الأمثل في الحد من المخاطر

الانتمانية في المصارف العراقية".

الفصل الخامس

النتائج والمقترحات

الفصل الخامس

النتائج و المقترحات

تمهيد:

من خلال هذا البحث وبناءً على الجانب النظري والتطبيقي لها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تماشياً مع خطة الدراسة والأهداف المسطرة.

1.5: الاستنتاجات:

1. بينت النتائج بأن معامل بيرسون (الاتساق الداخلي) لعبارات بعد التمويل الذاتي (حقوق الملكية) بلغت (0.761) مما يشير إلى صدق الاتساق المرتفع بين عبارات هذا البعد.
2. بينت النتائج بأن معامل بيرسون (الاتساق الداخلي) لعبارات بعد التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير) بلغت (0.756) مما يشير إلى صدق الاتساق المرتفع بين عبارات هذا البعد.
3. بينت النتائج بأن معامل بيرسون (الاتساق الداخلي) لعبارات بعد الهيكل المالي الأمثل بلغت (0.757) مما يشير إلى صدق الاتساق المرتفع بين عبارات هذا البعد.
4. بينت النتائج بأن معامل بيرسون (الاتساق الداخلي) لعبارات محور المخاطر الائتمانية بلغت (0.762) مما يشير إلى صدق الاتساق المرتفع بين عبارات هذا البعد.
5. بينت النتائج أن معامل ألفا كرونباخ لعبارات بعد التمويل الذاتي (حقوق الملكية) بلغت (0.742) وتعتبر هذه القيمة مرتفعة ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات.
6. بينت النتائج أن معامل ألفا كرونباخ لعبارات بعد التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير) بلغت (0.738) وتعتبر هذه القيمة مرتفعة ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات.
7. بينت النتائج أن معامل ألفا كرونباخ لعبارات بعد الهيكل المالي الأمثل بلغت (0.744) وتعتبر هذه القيمة مرتفعة ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات.
8. بينت النتائج أن معامل ألفا كرونباخ لعبارات محور المخاطر الائتمانية بلغت (0.746) وتعتبر

هذه القيمة مرتفعة ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات.

9. بينت النتائج بأن هناك موافقة عامة حول بعد التمويل الذاتي (حقوق الملكية)، حيث أن رغبة المصرف تزداد في منح الائتمان كلما كان العملاء يعتمدون على مواردهم الذاتية.
10. بينت النتائج بأن هناك موافقة عامة حول بعد التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير)، حيث أن التمويل بحقوق الغير يعمل على اضعاف الموقف التفاوضي لعملاء المصرف عند الاقتراض.
11. بينت النتائج بأن هناك موافقة عامة حول بعد التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير)، حيث أن التمويل بحقوق الغير يعمل على اضعاف الموقف التفاوضي لعملاء المصرف عند الاقتراض.
12. بينت النتائج بأن هناك موافقة عامة حول بعد الهيكل المالي الأمثل، حيث أن التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء في المصرف.
13. بينت النتائج بأن هناك موافقة عامة حول أن محور المخاطر الائتمانية، حيث أن المصرف يقوم بإجراء تقييم شامل لمخاطر العملاء واتخاذ الإجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر".
14. بينت النتائج "بأنه أثر دال معنويًا إحصائيًا لبعد التمويل الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية".
15. بينت النتائج "بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد التمويل غير الذاتي في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية".
16. بينت النتائج "بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الهيكل المالي الأمثل في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف العراقية".

من خلال ما سبق من عرض للاطار النظري و العملي تبين ان النتائج النظرية صاغها الباحث بالشكل التالي :

وجود عدة عوامل تحدد نوع التمويل ، و تختلف باختلاف هياكلها، و طرق تمويلها، وكيفية

استثماراتها، فالتمويل الذاتي يعتمد على اصدار اسهم او تمويل بالقروض.

موائمة التمويل بين طبيعة المصدر و طبيعة الاستخدام،

١/ وان قاعدة التمويل هي اصول طويلة الاجل ثابتة ويمكن ان يتم تمويلها من خلال حقوق المساهمين او القروض

٢ / ان الاصول المتداولة تتم من خلال القروض قصيرة الاجل بالإضافة الى الدائنين و عملية الموائمة الان طبيعة مصدر التمويل و بين طبيعة الاستخدام من اجل التدفقات النقدية الخارجية السداد، و من اجل الالتزامات و التدفقات الداخلية، و ليتم استبعاد حالات عدم قدرة الشركة على سداد الالتزامات او في حال دخولها في حالة عسر و فشل مالي .

• ٣/ اما بالنسبة للمخاطر التي تواجه الشركة فقد تكون مخاطر مالية او اقتصادية او مخاطر اعمال، فهي تعتمد على عدم انتظام حجم النشاط و عدم الاستقرار يؤثر قدرة النظام المصرفي على التمويل فتتشكل خسائر كبيرة تؤثر سلبا على الرفع التشغيلي و المالي.

٤/ لان الهيكل المالي يعبر عن مزيج من الديون و الاسهم التي تمويلها المصارف، و يتأثر بقيمة الاعمال، و المخاطر، و تتحمل السلطات المالية في اختيار المزيج الأفضل من الديون و الاسهم للوصول الى هيكل مالي مناسب.

٥/ الهيكل المالي يعطي فكرة دقيقة للشركة و للرافعة المالية و تكلفة راس المال، و يمكن ان يكون غير مهم اذا كانت المنظومة المصرفية تركز على حجم المال بدل مصدره.

٦/ و الملاحظ من مخاطر النظام المصرفي ان الخسائر يتحملها المساهمون، وان فضيحة خسائر البنوك الامريكية الاخيرة مثل انهيار بنك وادي السيلكون، و ضعف السياسة المالية في مواجهة هذه المخاطر، وتم وقف التداول بأسهم بنك وادي السيلكون و تم حجز ودائع العملاء مما يعني اعلان الانهيار و الفشل المالي ،و ذلك بسبب تضاعف الودائع المالية مؤخرا و نمو القروض ، و لان البنوك تجني ارباحا خيالية، تجبر ادارة البنوك على توسيع قاعدة الاصول لتمويل نفقاتها. و من هنا سنشهد قريبا انهيارات عديدة لبنوك عالمية اخرى، لأنه و بمجرد تدخل الدولة فان انهيارات كبيرة ستخلق...

2.5: التوصيات:

1. يجب اعتبار مكونات الهيكل التمويلي للعملاء مؤشر يستدل به عند اتخاذ القرارات الائتمانية والتنبؤ بمخاطر التمويل المصرفي.
2. ضرورة وجود أنظمة رقابية لقياس الأداء لتجنب الوقوع في المخاطر مع السماح لكل مستوى إداري بوضع النظام الذي يتناسب معه لقياس أدائه.
3. يجب الاهتمام بالدراسات الكافية لمكونات الهيكل التمويلي قبل اتخاذ القرارات الائتمانية المصرفية.
4. ضرورة حث المصارف على اتباع أسس وضوابط سليمة وواضحة لمنح التمويل وتحديد سقف تمويلية وإجراء تقييم شامل لقدرة العميل الائتمانية.
5. ضرورة وجود مستويات إشرافية متعددة لمتابعة عملية الائتمان ودقة وسلامة الأداء.
6. ضرورة الاهتمام بوجود أرصدة تعويضية والتي تساعد في السيطرة على مخاطر الائتمان.
7. ضرورة وجود أنظمة ومخرجات آلية لبيان التجاوزات والمخالفات لأعمال الائتمان مع إصدار إخطارات بشأنها للمتخصصين.
8. يجب تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية على كيفية إجراء الدراسات الائتمانية وكيفية اتخاذ قرارات التمويل المصرفي وتزويدهم بكيفية الحد من المخاطر الائتمانية المصرفية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

أولاً: الكتب:

1. بن علي، عزوز وآخرون(2015)، إدارة المخاطر، داور الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
2. حسن، صلاح، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، ط1، القاهرة - مصر، 2013.
3. حماد، طارق عبد العال(2007)، تحليل القوائم المالية لأغراض منح الائتمان والاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية.
4. الحناوي، محمد صالح(2010)، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
5. الخزرجي، سميرة حسين، إدارة المخاطر المصرفية - لجنة بازل 11، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي للنشر والتوزيع، بغداد، 2014.
6. الخطيب، محمود(2007)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط1، دار الحامد ، عمان - الأردن.
7. شقيري، نوري موسى(2014)، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
8. الشمري، صادق راشد (2011)، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
9. الشمري، صادق راشد(2014)، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014.

10. العامري، محمد علي(2011)، الإدارة المالية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
11. الفاتح، محمد وآخرون(2020)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة - مصر.
12. قريشي، يوسف وآخرون(2013)، الإدارة المالية(التسيير المالي) دروس وتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
13. المغربي، محمد الفاتح(2014)، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات، القاهرة - مصر.
14. مفلح، محمد عقل(2012)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
15. النعيمي، عدنان تايه وآخرون(2008)، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
16. النعيمي، عدنان تايه وآخرون(2011)، إدارة الائتمان منظور شمولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.

ثانياً: المجلات العلمية:

1. أبو حماد، حسن عيسى وآخرون(2013)، أساليب المحاسبة الإدارية الاستراتيجية المطبقة من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين(PEX) وتأثيرها على الهيكل التمويلي لتلك الشركات، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، المجلد 1، العدد 3.
2. أحمد، نضال رؤوف(2013)، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع

- بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, المجلد 1, العدد 36.
3. البشير, بلقيس أحمد وآخرون(2019), أثر الهيكل المالي في الحد من مخاطر التمويل المصرفي/ دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأسواق, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, السودان, المجلد 20, العدد 1.
4. الخاقاني, نوري عبد الرسول وآخرون(2018), تحليل أثر كفاية رأس المال على السيولة المصرفية : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية, مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية, المجلد 9, العدد 3.
5. الخزرجي, سميرة حسين, إدارة المخاطر المصرفية – لجنة بازل 11, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, البنك المركزي للنشر والتوزيع, بغداد, 2014.
6. رمضان, عماد زياد وآخرون(2013), محددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية " دراسة من واقع سوق الأوراق الأردني للفترة (2000 – 2006) , المجلة الأردنية في إدارة الأعمال , المجلد 7 , العدد 2.
7. الداوول, آلاء حسن وآخرون(2022), أثر تركيبة الهيكل التمويلي في الحصة السوقية لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية, مجلة جامعة حماة, سوريا, المجلد 5, العدد 5.
8. سعيد , عبد السلام لفته وآخرون , دور الكفاءة في الأداء المصرفي , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية , جامعة بغداد, المجلد 93, العدد 22.

9. السلاوي, محمد عبد العزيز(2019), مخاطر التعثر المالي ومحدداتها للقروض والتسهيلات المصرفية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف السعودية, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, جامعة الإسكندرية, كلية التجارة, المجلد55, العدد2.
10. الصادق, عبد الله محمد وآخرون(2021), الهيكل التمويلي وأثره على السيولة المصرفية: دراسة تحليلية على مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2008 - 2016, مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية, جامعة طرابلس, المجلد1, العدد3.
11. شلاس, سليمان وآخرون(2006), العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال: دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة 1997-2001, مجلة المنارة, المجلد14, العدد1, 2006.
12. عبد الخالق , بدران(2012), علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة : دراسة على عينة من الشركات العراقية , مجلة العلوم الاقتصادية , المجلد 10 , العدد 37.
13. عبدلي, لطيفة(2013), دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية, رسالة ماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات, جامعة أبي بكر بالقايد, تلمسان, الجزائر.
14. عزمي, محمد مدحت(2013), المعاملات التجارية الإلكترونية, الأسس القانونية والتطبيقات, ط1, مركز الإسكندرية للكتاب, مصر.
15. عمر السر, محمد(2014), مؤشرات الرفع المالي وأثرها في اختيار مكونات هيكل التمويل في الشركات, مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد 6, العدد12.
16. قباجة, عدنان عبد المجيد(2019), محددات هيكل رأس المال للشركات المدرجة في

- بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية للفترة (2006 - 2016), مجلة الاقتصاد والمالية, فلسطين, المجلد 4, العدد 2.
17. محمود, علي حسن وآخرون (2011), محددات اختيار الهيكل المالي بشركات الأعمال, مجلة العلوم الإدارية, الجامعة الاردنية, المجلد 38, العدد 2.
18. منصور, بشرى يحيى (2018), تقييم أثر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال على الاستقرار المصرفي اليمني : دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, المجلد 9, العدد 1.
19. هندي , منير إبراهيم (2010) , الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات , سلسلة الفكر الحديث في لإدارة المالية , ط 1 , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية - مصر.
20. النجار, جميل حسن (2014), مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين : دراسة تطبيقية, مجلة جامعة الأزهر, المجلد 15, العدد 1.
21. ناصح , عادل حاتم (2014), علاقة هيكل التمويل بربحية المؤسسة " دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي في السوق العراق الأوراق المالية للفترة من 2004 - 2011, مجلة العلوم الاقتصادية , جامعة العراق, المجلد 1, العدد 37.

ثالثاً: الرسائل الاطاريح

1. الأعرج, محمد همام فهد (2017), التحكيم في عقود التسهيلات المصرفية: دراسة مقارنة, رسالة

- ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين.
2. أحمد، إسلام فيصل(2010)، أثر الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية وعلى سياساتها في توزيع الأرباح، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن، 2011.
3. إسمهان، جبالي(2020)، أثر الرفعة المالية على الأداء المالي للمؤسسات الخدمية: دراسة عينة من المؤسسات في القطاع الخدمي في ورقلة - الجزائر، باستخدام نماذج Panel خلال الفترة(2009 - 2017)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .
4. بلقاسم، عفاف (2016)، أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي لشركات التأمين خلال الفترة 2007 - 2015، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر .
5. بوجلال، سمية وآخرون(2017)، إدارة العمليات المصرفية حسب استراتيجية الانحراف سكما: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالتي المسيلة وبوسعادة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر ، 2017.
6. حركاتي، نبيل (2018)، " تحليل قرارات التمويل وأثرها على ربحية وقيمة المؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في الأسواق المالية العربية للفترة 2007 - 2015، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر .

7. دار سبع, مختارية(2017), إدارة الائتمان في النظام المصرفي , أطروحة دكتوراه, جامعة جيلالي ليايس , سيدس بلعباس , كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر .
8. شاهين, علي عبدالله وآخرون(2011), أثر إدارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني, رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل, الجامعة الإسلامية, كلية التجارة.
9. المالكي, إيمان جليل(2013) , دور الشفافية والإفصاح في الحد من المخاطر الائتمانية في عدد من المصارف الأهلية العراقية ,رسالة ماجستير , المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية , بغداد.
10. المدهون, رباح إبراهيم(2012), دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصاريف العاملة في قطاع غزة, رسالة ماجستير, قسم المحاسبة والتمويل في الجامعة الإسلامية, فلسطين.

المصادر الاجنبية:

1. Abbas A., and other. (2012) , "The Relationship between capital structure and performance valuation", (Tehran: international journal of business and commerce, Volume 1, Issue 3.
2. Alshatti, A., and other (2015). "The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial banks", Investment Management and Financial Innovations ,amman, Jordan, Volume 12, Issue 1.

3. Budiarto, N. S., (2017). Propensity to pay dividend: testing for life cycle and free cash flow theories, Volume 3, Issue 2.
4. Balios, D., and other(2016). SMEs capital structure determinants during severe economic crisis: The case of Greece. Cogent Economics & Finance Volume 4, Issue 1.
5. Burksaitiene, D., and other (2018). "Capital structure impact on liquidity Management", International Journal of Economics, Business and Management Research, Volume 2, Issue 1.
6. Berzkalne, I., and other(2014). Trade-off theory vs. Pecking order theory-empirical evidence from the baltic countries. Journal of economic and social developmen, Volume 1, Issue 1.
7. Bundala, N., and other(2012), "Do Tanzanian companies practice pecking order theory, agency cost theory or trade-off theory? An empirical study in Tanzania listed companies", International Journal of Economics and Financial, Volume 2, Issue 4.
8. Badshah, W., and other (2016). Bank'S Supply Of Credit And Corporate Capital Structure In Pakistan. Romanian Economic and Business Review. Suppl, Special Volume 1, Issue 1.
9. Chosiah, C., and other(2019). Dividend policy, investment opportunity

- set, free cash flow, and company performance: Indonesian's agricultural sector. *Jurnal Keuangan dan Perbankan* Volume 23, Issue 3.
10. Cwynar, A., and other (2015). "Studies of firm capital structure determinants in Poland: an integrative review, *e-Finance* Volume 11, Issue 4.
 11. Elmurodov, Sh.,(2020), "The relationship between capital structure and dividend policy, *International finance and accounting*" scientific electronic journal, Volume 2, Issue 1.
 12. Gupta, K., and other (2019). An analysis of intellectual capital and firms' profitability: with reference to Indian IT companies.
 13. Grubor, A., and other(2013). Empirical Analysis of Inventory Turnover Ratio in FMCG Retail Sector–Evidence from the Republic of Serbia. Volume 24, Issue 2.
 14. Hui, H., and other (2013). "The impact of firm age and size on the relationship among organizational innovation, learning, and performance: A moderation analysis in Asian food manufacturing companies. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business* Volume 5, Issue 3.
 15. Karlsson, D., and other. (2016). "The linkage between liquidity

management and capital structure—a comparative analysis essay between real estate and IT companies in Sweden", (A magister message that is not published), University of Gothenburg, Sweden.

16. Lyver, M., and other (2018). "Sustaining innovation performance in SMEs: Exploring the roles of strategic entrepreneurship and IT capabilities", Sustainability, Volume 10, Issue 2.
17. Lin, L., and other(2013)., Agency costs of free cash flow and bidders' long-run takeover performance. Universal Journal of Accounting and Finance, Volume 3, Issue 1.
18. Moyo, V., and other(2015)., What Drives Security Issuance Decisions Of Firms Listed On The Johannesburg Stock Exchange: Market Timing Or Dynamic Trade-Off Theory Or Both?. Journal of Applied Business Research (JABR Volume 31, Issue 6.
19. Nenu, E., and other, "The impact of capital structure on risk and firm performance: Empirical evidence for the Bucharest Stock Exchange listed companies", International Journal of Financial Studies, Volume 6, Issue 2.
20. Reschiwati, R., and other. (2020), "Effect of Liquidity, Profitability, and Size of Companies on Firm Value", Utopía y Praxis Latinoamericana,

Volume 25, Issue 6.

21. Patin, J. C., and other(2020). Impact of total asset turnover ratios on equity returns: dynamic panel data analyses. Journal of Accounting, Business and Management (JABM), Volume 27, Issue 2.
22. Salman, A. (2019). "Capital Effect of Capital Structure on Corporate Liquidity and Growth: Evidence from Tobacco Industry in Pakistan", Academy of Strategic Management Journal, Volume 18, Issue 2.
23. Qureshi, M. A., and other(2015). A revisit of pecking order theory versus trade-off theory: Evidence from Pakistan. Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS), , Volume 9, Issue 2.
24. Ur-Rahman, S.(2017). Macro economy and capital structure decision in pakistani insurance sector. City University Research Journal, Volume 7, Issue 2.
25. Wulandari, and other(2015). "Analysis of market timing toward leverage of non-financial companies in Indonesia. Journal of Indonesian Economy and Business Volume 30, Issue 1.

الملاحق



الجمهورية اللبنانية - بيروت
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا AUST
كلية إدارة الأعمال والاقتصاد
الدارسات العليا/ ماجستير
قسم العلوم المالية والمصرفية

ملحق رقم (1)

إستبيان

أخي الكريم / أختي الكريمة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

إن التقدم العلمي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ربط الجوانب النظرية بالجوانب الواقعية التطبيقية،

وحيث أنني أقوم بإجراء دراسة بعنوان:

أثر الهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية

" دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

إن لتعاونكم الفعال من خلال تعبئة الاستبانة سيكون له بالغ الأثر في الحصول على أفضل

النتائج.

وأود أن أفيد سيادتكم علماً بأن كل ما تدلون به من آراء أو بيانات ستكون موضع اهتمام الباحث

ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. وانتهاز هذه الفرصة لأعبر لكم عن شكري وتقديري

لتخصيصكم جزء من وقتكم لتعبئة هذه الاستبانة، متمنياً أن تتم قراءة العبارات قراءة متأنية وأن

تكون الإجابة عن فقرات الاستبانة معبرة عن الوضع الحالي وليس ما كان أو ما نتمنى أن يكون
مستقبلاً.

شكراً لتعاونكم

بإشراف

د. ناجي جمال

الباحث

حسين رحيم كاظم

القسم الأول: - البيانات الشخصية:

1. النوع الاجتماعي: ☐ ذكر ☐ أنثى
2. الفئة العمرية: ☐ أقل من 25 سنة ☐ من 25 - 35 سنة
- ☐ من 35 - 45 سنة ☐ 45 سنة فأكثر
3. المؤهل العلمي: ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس
- ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
4. سنوات الخدمة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 - 10 سنوات
- ☐ من 10 - 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر

القسم الثاني:- محاور الاستبيان:

أولاً:- الهيكل التمويلي:

ت	الفقرات	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
التمويل الذاتي (حقوق الملكية)						
1	يعتبر التمويل الذاتي الضامن الوحيد على وجود واستمرارية العملاء في المصرف.					
2	التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعملاء في المصرف.					
3	تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العملاء يعتمدون على مواردهم الذاتية.					
4	يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف التفاوضي للعملاء في المصرف عند الاقتراض.					
5	يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المحتمل للعملاء, وإبطاء التوسع الرأسمالي وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة.					
6	يعطي التمويل بحقوق الملكية (الأسهم, الأرباح) انطباعاً قوياً بأن					

					طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.	
التمويل غير الذاتي (التمويل بحقوق الغير)						
					7	تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان عملاء المصرف لهم تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف.
					8	اعتماد العملاء على التمويل غير الذاتي في معاملاته مؤشر غير جيد لمانحي الائتمان المصرفي.
					9	يعمل التمويل بحقوق الغير على اضعاف الموقف التفاوضي لعملاء المصرف عند الاقتراض.
					10	يعطي اعتماد العملاء على حقوق الغير (القروض - السندات) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.
					11	اعتماد العملاء على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي.
					12	كلما زادت الأموال المقرضة من المصرف كلما أنخفضت كلفة التمويل وارتفعت بالمقابل القيمة السوقية للعملاء في المصرف.
الهيكل المالي الأمثل						

					13 يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام الكافي من قبل مانحي الائتمان.
					14 يهتم مانحي الائتمان بتقييم جانب الأصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم.
					15 يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي.
					16 تتضمن مكونات الهيكل المالي معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة عملاء المصرف للوفاء بالتزاماته المستقبلية.
					17 تختلف استخدامات مصادر الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان في المصرف.
					18 التغيرات في هيكل التمويل تؤثر على القيمة السوقية للعملاء في المصرف.

ثانياً:- المخاطر الائتمانية:

ت	الفقرات	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا بشدة أتفق
1	يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر.					
2	يهتم المصرف بتجويد وتفعيل القرارات المالية المبنية على دراسة ومكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية.					
3	يوجد بالمصرف نظام تدقيق مالي مبني على المخاطر.					
4	يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل لمخاطر العملاء واتخاذ الإجراءات المصحة كأداة للحد من المخاطر.					
5	المنافسة الحادة بين المصارف والاسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر وزيادة احتمال حدوثها.					
6	يلتزم المصرف بقياس الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منحهم الائتمان المصرفي مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية.					
7	يقوم المصرف بمتابعة الظروف المحيطة بالعملاء ورصد التغيرات					

					التي تطرأ على البيئة التي يعمل فيها عملاء المصرف.	
					يقوم المصرف بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفي اللازمة للحد من الخاطر.	8
					يلتزم المصرف بعد منح الائتمان المصرفي بمتابعة المركز المالي للعملاء وتقييم ربحيته بصورة دورية مما يساهم في الحد من المخاطر المصرفية.	9
					يعتمد المصرف بصورة مبالغية على الضمانات ولا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العملاء على السداد.	10

أثر الهيكل التمويلي في الحد من المخاطر الائتمانية " دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

تقرير الاصاله

0%

مؤشر التشابه

0%

مصادر الانترنت

0%

الاصدارات

0%

مستندات الطالب

المصادر الرئيسية

استثناء الاقتباسات
استثناء المراجع

تشغيل
تشغيل

استثناء التطابقات

< 1%